دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 3 إبريل 2021
تاريخ القبـــول: 16 سبتمبر 2021

مقالة بحثية

قـوة إقليميـة معطلـة: سياسـة خارجيـة جزائريـة كلاسـيكية فـي عالـم متغيـر – تأملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة

جلال خَشِّيبْ
باحث مشارك أول بمركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA)، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا
kh_dj@live.fr

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى إعادة التفكير في المنطق التقليدي الذي أظهرت السياسة الخارجية الجزائرية ميلًا إليه منذ الاستقلال، والمرتكز على مقوّمات القوة الصلبة وأدواتها في التعامل والتأثير؛ مما جعلها ضيّقة الأفق، محدودة التأثير، في عالمٍ تتغيّر مفاهيمه وأدواته وطبيعة العلاقات فيه بسرعة كبيرة. وتلفت الورقة الانتباه إلى وجود مصادرِ وأدوات قوةٍ أخرى كامنةٍ للجزائر – غير قوّة السلاح والنفط وأدوات الدبلوماسية الرسمية الكلاسيكية – سيؤدّي الاستثمار فيها وتفعيلها في سياسة البلاد الخارجية إلى تقوية مكانتها على الساحة الدولية، وإلى توسعة مجالات نفوذها الخارجي، وترسيخ قيادتها الإقليمية الحميدة في القارة الأفريقية وغرب المتوسط، وبتكاليف أقلّ. نقصد هنا مصادر القوة الناعمة الكامنة والمعطلة في آن، والتي أدّى عدم الاستثمار فيها بالشكل الأنسب إلى جعل الجزائر «بلدًا مُعطّلًا» من الناحية الجيوبوليتيكية، أو ما نُسميه هنا – استلهامًا من كارل شميدت – «بالغروسروم المُعطّل» (The Broken Grossraum) في منطقة شمال أفريقيا وغرب المتوسط. سوف تُحدّد هذه الورقة في البداية المقصود بالقوة الناعمة؛ مصادرها وأهميّتها المعاصرة في السياسة الخارجية للدول. وبعد أن تُقدّم صورةً عامةً عن طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها الرئيسة منذ الاستقلال؛ توضح الورقة معالم القوة الناعمة التي تتمتّع بها الجزائر، التي ظلّت إلى الآن مُعَطّلَةً غير مُستثمَرٍ فيها بالشكل الأنسب. أخيرًا، تُحاجج الورقة في ضرورة توفّر جملة من الشروط من أجل الوصول إلى مصادر هذه القوّة الناعمة الكامنة وتفعيلها في سياسة البلد الخارجية والأمنية مستقبلًا، تفعيلًا لهذا «الغروسروم المعَطَّل» ولدور والقيادة الإقليمية الفاعلة في منطقة شمال أفريقيا وغرب المتوسط.

الكلمـات المفتاحيـة: القوة الناعمة الكامنة، السياسة الخارجية الجزائرية، القوة الإقليمية المعطَّلة، الهيمنة الإقليمية الحميدة

للاقتباس: خَشِّيبْ، جلال ، «قوة إقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير – تأملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة»، **مجلة تجسير**، المجلد الرابع، العدد 1، 2022

https://doi.org/10.29117/tis.2022.0085

© 2022، خَشِّيبْ، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS
Submitted: 3 April 2021
Accepted: 16 September 2021

Research Article

The Inoperative Regional Power: Algerian Classical Foreign Policy in a Changing World – Critical Reflections in the Light of Soft Power Approach

Djallel Khechib

Senior Research Associate, Center for Islam and Global Affairs (CIGA), Istanbul Sabahattin Zaim University, Turkey
Kh_dj@live.fr

Abstract

This paper aims to reconceive the traditional-based logic which the Algerian foreign policy tends to adopt since independence to date. This traditional logic is centered on the hard power foundations and tools, which makes this policy blind-alley with poor and even limited influence within a rapidly changing world in terms of concepts, tools, and nature of relations. This paper then aims to draw attention to the existence of other untapped sources of power for Algeria to exploit, apart from the power of its force of arms, oil, and the tools of its official classical diplomacy. For that, activating and investing in these untapped soft powers in the country's foreign policy will strengthen Algeria's position internationally, expand its foreign spheres of influence, and consolidate its "benign regional hegemony" in Africa and the Western Mediterranean region at a lower cost. We are referring here to the resources of the untapped and inoperative soft power which the lack of investment in an appropriate way has resulted in making Algeria a "broken country" geopolitically, or let's label it "The Broken Grossraum" – quoting the German political theorist Carl Schmitt – in North Africa and Western Mediterranean region. This paper first identifies the meaning of soft power, its resources, and its contemporary importance in countries' foreign policy. Then, drawing upon an analysis of the Algerian foreign policy and its main principles since independence, the paper indicates Algeria's potential soft power resources, which are still untapped and unexploited to date. Finally, the paper argue for a set of conditions to unlock the untapped soft powers in the country's foreign and security policy and foster the Algerian's effective regional leadership in North Africa and Western Mediterranean region

Keywords: Untapped Soft Power; Algerian Foreign and Security Policy; Inoperative Regional Power; Benign Regional Hegemony

Cite this article as: Khechib D., "The Inoperative Regional Power: Algerian Classical Foreign Policy in a Changing World – Critical Reflections in the Light of Soft Power Approach", *Tajseer*, Volume 4, Issue 1, 2022

https://doi.org/10.29117/tis.2022.0085

© 2022, Khechib D., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited..

مقدمة

مع بداية الألفية الجديدة بدأت الجزائر في الخروج – على نحوٍ تدريجيٍ – من عزلةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ فرضها عقد كامل من العنف والإرهاب، إذ عرفت البلاد نشاطًا ملحوظًا على مستوى سياستها الخارجية بقيادة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي هيمن على مؤسسة الخارجية بحكم إرثه الشخصي التاريخي كأصغر وزيرٍ للخارجية بعد الاستقلال في زمنٍ شهدت فيه الجزائر حقبتها الدبلوماسية الذهبية. انعكس هذا النشاط الملحوظ على مناخ الجامعة الجزائرية، فأوْلى الأساتذة والباحثون هناك اهتمامًا مُعتبرًا بدراسة سياسة البلد الخارجية. بالرغم من ذلك؛ ظلّت القوّة الناعمة أحد أكثر المواضيع المُتجاهَلة، إذ لا تُولي كُليّات العلوم السياسية الجزائرية أهميّةً تُذكر في دفع طلبتها إلى مجرّد «التنقيب» عن وجود معالم هذه القوّة في البلاد، فضلًا عن اقتراح آلياتٍ ما لتفعيلها في سياسته الخارجية. قد يرجع الأمر إلى أسبابٍ مرتبطةٍ بتلك الفجوة العميقة بين مؤسّسات الدولة بصنّاع قرارها من جهةٍ، وبين الجامعة بباحثيها وطلبتها من جهةٍ أخرى، فضلًا عن النظام السياسي الجزائري المغلق الذي يُهيمنُ على سياساته وقراراته العقل العسكري، ويُهمَّشُ فيه دور العقل المدني، بالإضافة إلى جملةِ المشاكل الأمنية، والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الجزائري منذ عقودٍ ولم يتخلّص منها بعد. كلّها أسبابٌ جعلت الاهتمام بالموضوع أمرًا أقلّ راهنيةً وأولويةً.

ظلّت الجزائر لعقودٍ من الزمن منذ الاستقلال مُهمِلةً لوجود عناصر قوّةٍ كامنةٍ لديها أو متجاهلةً لها، سوف تُمكّنها – إن أُحسِن استخدامها – من تَوسِعة مجالات نفوذها، وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية، والأهمّ هنا هو التفعيل الجيوبوليتيكي للعُطل الذي أصاب «**مجالها الكبير**» **(Grossraum)** – اقتباسًا عن مصطلح كارل شميدت – فأبقاها «**بلدًا مُعطّلًا**» **(Broken Country)** عن الفعل والتأثير. ربّما كانت الظروف الدولية والمحليّة سببًا في إهمال هذه القوّة الكامنة على غرار استمرار تأثير النفوذ السلبي لفرنسا في الجزائر، وطبيعة النظام السياسي الجزائري المغلق والعقلية العسكرية لصنّاع القرار، وسنوات الإرهاب الدامية وما تسبّبت فيه من تدميرٍ لمؤسّسات الدولة وإساءةٍ لصورة البلد في الخارج، وغيرها من المشكلات الأمنية، والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد. لكن ومنذ مطلع الألفية الجديدة مع انتهاء حقبة الإرهاب، ووصول السيّد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، وكذا الظروف الدولية الجديدة المُتشكّلة تقلصّت الأسباب التي تحول دون تفعيل الجزائر لمصادر قوتّها وتأثيرها الإقليمي والدولي بدلًا من الاعتماد على مصادرَ أوليّةٍ وآلياتٍ تقليديةٍ جدًّا، غير قادرةٍ على مسايرة التغيّرات العالمية الراهنة.

بناءً على ذلك، تُحاول هذه الورقة تقديم رؤيةٍ شاملةٍ للموضوع ولفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الواعد من القوّة الناعمة الكامنة التي تزخرُ بها البلاد، بدلًا من استمرار البلد في متابعة سياساتٍ تقليديةٍ بأدواتٍ غيرِ قادرةٍ على التماشي مع خصائص البيئة الإقليمية والعالمية الجديدة، **وبالتالي تتساءلُ بشكلٍ رئيس** عن السُبل التي تُمكّن الجزائر من الوصول إلى مصادر قوتها الناعمة الكامنة، وعن الكيفية التي تُمكّنها من التأثير في جوارها الإقليمي وتشكيله وفقًا لمصالحها العليا بتوظيف هذه المصادر وآلياتها من دون أن تكون مضطرةً للتصادم مع فواعل هذا الإقليم؟ وتتساءل الورقة عن النتائج المحتملة لتفعيل الجزائر مصادر قوتّها الناعمة الكامنة في عالمٍ تتغيّرُ فيه مفاهيم القوّة والتأثير؟ ومدى فاعلية سياستها الخارجية التقليدية تجاه محيطها الإقليمي والدولي والتي ظلّ منطقها مهيمنًا منذ الاستقلال رغم تغيّر الظروف المحليّة، الإقليمية والدولية؟

تفترض الدراسة تبعًا لذلك، أنّه كلّما اتجّهت الجزائر إلى استكشاف، ثمّ تفعيل مصادر قوتّها الناعمة الكامنة في سياستها

الخارجية؛ كلّما توافرت لديها فاعليةُ القوى الإقليمية وابتعدت عن الركود ومحدودية التأثير، وصارت أقلّ تصادمًا مع فواعل محيطها الإقليمي. في المقابل، كلّما ابتعدت الجزائر عن استكشاف ثمّ تفعيل مصادر تلك القوة، والتزمت بدلًا من ذلك بمقاربةٍ تقليديةٍ تقتصرُ على توظيف آليات «قوتّها الصلبة» ودبلوماسيتها الكلاسيكية فقط؛ كلّما ظلّت «بلدًا راكدًا مُعطّلًا» محدودَ التكيّف والفعل والتأثير بشكلٍ كبيرٍ في سياسته الخارجية، وزادت احتمالات التوتّر مع فواعل محيطه الإقليمي.

تُقدّم الدراسة قراءةً نقديةً للمنطق التقليدي الذي ظلّت السياسة الخارجية الجزائرية تميل إليه منذ الاستقلال، مسترشدةً في هذه القراءة بما تُقدّمه مقاربة القوة الناعمة من تبصّرات. تتكوّن الدراسة من أربعةِ مباحث أساسية؛ يُعرّف المبحث الأول المقصود بمفهوم القوة الناعمة عند جوزيف ناي وأهميّتها بالنسبة للدول في عالمنا الجديد، ثمّ يعرض المبحث الثاني صورةً عامةً لطبيعة السياسة الخارجية الجزائرية التي يصفها بالتقليدية، ليحاول المبحث الثالث استكشاف مصادر القوّة الناعمة الكامنة للجزائر، مُوضّحًا حدود إمكانية بناء مقاربةٍ جديدةٍ في السياسة الخارجية الجزائرية تُحسن توظيف هذه المصادر الكامنة للقوّة الناعمة تطويرًا لسُبل الفِعل والتأثير في محيطهْا الإقليمي والدولي على حدٍّ سواء. أمّا المبحث الأخير فيُشدّد على جملةٍ من الشروط الواجب توفّرها حتّى تتمكّن الجزائر من الوصول إلى مصادر قوتّها الناعمة وتفعيلها في سياستها الخارجية والأمنية.

أولًا: القوّة الناعمة في بيئةٍ دوليةٍ جديدةٍ ومتغيّرةٍ

مع انتهاء الحرب الباردة عرف النظام الدولي تحوّلاتٍ كبيرةٍ مسّت جميع أبنيته السياسية، والثقافية والمعرفية بعمق، إذ كان للتحوّلات آثارٌ متباينةُ الأوجه على علاقات الدول والشعوب في بيئةٍ جديدةٍ معولمةٍ اقتربت فيها المسافات، وتزايد فيها الاعتماد المتبادل والتأثير والتأثّر بين الدول والشعوب بغضّ النظر عن مكانة أو حجم هذا الطرف أو ذاك. من الناحية المعرفية عرف حقل العلاقات الدولية مقارباتٍ نظريةً جديدةً ومنظوراتٍ ثوريةً أيضًا تحاول تفسير/ فهم طبيعة التفاعلات القائمة، كالمنظور البنائي المهتّم بمتغيّر العامل الثقافي المتصاعد في تفسير/ تكوين العلاقات بين الأمم والقائمة أساسًا على مفاهيمَ كلاسيكيةٍ وضعيةٍ مُسبقةٍ (القوة، والمصلحة، والأمن القومي والمأزق الأمني) أو كالمقاربات النظرية ذات الأهداف السياسية والاستراتيجية الضيّقة التي تجعل من العامل الثقافي المتصاعد عاملًا حاسمًا لصدامٍ حتميٍ تتجّه نحوه شعوب العالم وحضاراته بشكلٍ مستمرٍ على غرار (نظرية صدام الحضارات) لصاموئيل هنتنجتون، بل إنّ بعضًا من النظريات المنتمية للمنظور الوضعي أساسًا اتّجهت بدورها إلى التركيز على العامل الثقافي في تحليلاتها لهذا العالم الجديد، ونتحدّث عن المقاربات النظرية الليبيرالية-المعيارية على وجهٍ أخصّ، وقد كان مفهوم القوّة الناعمة أحد المفاهيم الثقافية-المعيارية الجديدة الثائرة على المفهوم الكلاسيكي للقوّة في السياسة الدولية، كما كان أيضًا مصطلحًا مركزيًا يشكّلُ أداةً فاعلةً مُساعِدةً على تجسيد أجندات السياسة الخارجية للدول المعاصرة بأساليبَ ثقافيةٍ قَيميةِ الجوهر، بعيدًا عن المفاهيم الصلبة للقوة والقائمة على القدرات العسكرية المادية والاقتصادية على حدّ سواء.

لقد ارتبط هذا المصطلح بالمنظّر الأمريكي الليبيرالي جوزيف ناي الذي استخدمه سنة 1990 في كتابه «وثبة نحو القيادة: الطبيعة المتغيّرة للقوّة الأمريكية»، ليُطوّره بشكلٍ صريحٍ في كتابٍ آخر حمل عنوان «القوّة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية» سنة 2004. يعبّر به عن المضمون الجديد الذي أخذه مفهوم القوّة مع نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تحولاتٍ، فلم يبق هذا المصطلح المفتاحي في حقل الدراسات الدولية مرتبطًا بمعناه التقليدي المادي المنحصر في المجالَيْن العسكري والاقتصادي فحسب، ولكنّه اتسّع ليُعبّر أيضًا عن مضامينَ ثقافيةٍ، معرفيةٍ وقيْميةٍ غير حِسيّة، فالدول الصاعدة إذا أرادت أن تبقى قويّةً أو تزيد من قوتّها، فإنّ عليها أن تلتفت إلى قوتّها الناعمة مثلما يشير ناي. بمعنى

أوضح، فإنّ القوّة الناعمة هي وسيلةٌ تُحقّقُ عبرها الدولة في سلوكها الخارجي تجاه الآخرين النتائج التي تريدها وبتكاليفٍ أقلّ من دون أن تضطر إلى استخدام وسائلها العسكرية (كالحرب أو التهديد بشنّها، أو الإغراء بمكاسبٍ عسكريةٍ ما) أو استخدام وسائلها الاقتصادية (كالعقوبات الاقتصادية، والحصار التجاري أو التهديد بهما أو الاغراء بمكاسبٍ اقتصادية ما) تجاه هؤلاء كما كانت تفعل في الماضي. يقول ناي: «يُمكن أن تتركّز القوّة الصلبة على المغريات (الجَزَرْ) أو على التهديدات (العصيّ)، ولكنّك أحيانًا تستطيع أن تحصل على النتائج التي تريدها دون أيّة تهديداتٍ ملموسةٍ أو رشاوى، والطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد تُسمّى أحيانًا ‹الوجه الثاني للقوة›. فقد يتمكّن بلدٌ ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأنّ هناك بلدانًا أخرى –مُعجبةٌ بمُثله، تحذو حذوه، وتتطلّع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح؛ أي تريد أن تتبعه. بهذا المعنى، فإنّ من المهّم وَضعَ جدولِ أعمالٍ واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، ليس فقط لإرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوّة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، فمعنى القوّة الناعمة يتمثّل في جعل الآخرين يريدون ما تريد؛ أي أن تجعلهم في وضعِ اختيارٍ بدلًا من إرغامهم.. ليست القوة الناعمة شبيهةً بالتأثير فقط، إذ أنّ التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أنّ القوّة الناعمة أكثر من مجرّد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحُجّة، ولو أنّ ذلك جزءٌ منها، بل هي أيضًا القدرة على الجذب، والجذب كثيرًا ما يُؤدّي إلى الإذعان»[1].

أمّا موارد القوّة الناعمة في السياسة الدولية، فيرى ناي بأنّها تنشأ إلى حدٍّ كبيرٍ: «من القيم التي تُعبّر عنها منظّمةٌ أو بلدٌ ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يُعالج بها علاقته مع الآخرين، وقد تجد الحكومات أنّ من الصعب السيطرة على القوّة الناعمة واستخدامها أحيانًا، ولكنّ ذلك لا يقلّل أهميّتها.. لقد كتب الواقعي البريطاني إدوارد هاليت كار سنة 1939 يصف القوّة الدولية بثلاث فئاتٍ هي: القوّة العسكرية، القوّة الاقتصادية وقوّة السيطرة على الرأي»[2]. إذًا، فموارد القوة الناعمة لأيّ بلدٍ ما ترتكزُ على ثلاثة مواردَ حسبه، وهي ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذّابة للآخرين)، وقِيمُه السياسية (عندما يُطبّقها بإخلاصٍ في الداخل والخارج) وسياسته الخارجية (عندما يراها الآخرين مشروعةً وذاتُ سلطةٍ معنويةٍ أخلاقية). يضربُ ناي مثالًا بالولايات المتحدة، فصورة الأخيرة وجاذبيتها تتكوّن من: «أفكارٍ ومواقفَ كثيرةٍ مختلفة، فهي تعتمدُ في جزءٍ منها على الثقافة، وفي جزءٍ آخر على السياسات الداخلية والقيم، وفي جزءٍ ثالثٍ على مادّة سياستها الخارجية، وتكتيكاتها وأسلوبها. على مدى السنين، كانت هذه المصادر الثلاث كثيرًا ما تنتجُ قوّةً ناعمةً – أيْ القدرة على حصول أمريكا على النتائج التي تريدها باجتذاب الآخرين بدلًا من إرغامهم قسرًا»[3].

من الجدير هنا تأكيد ثلاث نقاطٍ مهمّةٍ لمقاربة القوة الناعمة حسب ناي، وهي نقاطٌ لها علاقةٌ مباشرةٌ بموضوع الورقة، وتتمثّل في أنّ:

أوّلًا: القيمُ الضيّقة والثقافات المحدودة يقلّ احتمالُ إنتاجها للقوّة الناعمة.

ثانيًا: تأثيرُ أيّ مصدرٍ للقوّة الناعمة يعتمد على السياق الذي تأتي فيه هذه القوة، فحينما يكون الطرف المستهدف منجذبًا أصلًا لنفس القيم والنماذج الذي تُنتجها قوتّك الناعمة ويعمل عليها، هنا تفقد محاولتك للتأثير عليه أيَّ معنى.

ثالثًا: امتلاكُ الموارد الضخمة لا يعني أنّ صاحبها يمتلك القوّةَ، ما لم يستخدمها بالطريقة الصحيحة، «إنّ تحويل الموارد إلى قوةٍ متحقّقةٍ، بمعنى الحصول على النتائج المرغوبة يتطلّبُ خُططًا استراتيجيةً جيّدةَ التصميم وقيادةً

1 - جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص24-26.
2 - المرجع نفسه، ص28، 29.
3 - المرجع نفسه، ص110.

بارعةً تعرف ماهية اللعبة التي تلعبها والموارد المناسبة لسلوك القوّة في سياقها، إنّ النفط لم يكن موردَ قوةٍ مؤثّرًا قبل العصر الصناعي، كما لم يكن اليورانيوم ذا أهميةٍ قبل العصر النووي»[4].

لذا، يبدو أنّ كلّ دولةٍ تحملُ في ذاتها ملامحَ لما يُمكن أن يكون قوّةً ناعمةً لديها بالرغم من صغر حجمها الجغرافي أو الديمغرافي أو قلّة مواردها الطبيعية مثلًا، إلاّ أنّ قدرة الدولة على متابعة سياسةٍ خارجيةٍ تعتمد على مقاربة القوّة الناعمة يرتبط أساسًا بالإرادة السياسية التي يحملها قادتها ومهارتهم في الاستفادة ممّا هو متاح. صارت الدول في القرن الحادي والعشرين مُجبرةً على الابتعاد عن الأساليب القديمة في تحقيق المكانة والنفوذ، كالغزو وشنّ الحروب والاتفاقيات السريّة بين القادة، فالجنوح إلى القوّة أصلًا صار غير محبّذٍ، تكبحه رغبة الدول القويّة في المحافظة على شرعيتها وصورتها الأخلاقية في المجتمع الدولي، لذا صارت الدول مدفوعةً إلى السعي وراء مصالحها ومكاسبها من دون التورّط في حروبٍ وإنفاق ميزانياتٍ ضخمةٍ على التسلّح، كما صار الاتجّاه العام الذي يفرضه المجتمع الدولي يدفع بالدول إلى التوجّه نحو دَمَقرَطة أنظمتها السياسية وإلى بناء الدولة المدنية وبالتالي الابتعاد ما أمكن عن عسكرة السياسة الخارجية، وما قد يُعزّز لدى المدركات الأمنية للآخرين نوايا الاعتداء والرجعيّة. أمّا (الدول الراكدة) الساعية في سياستها الخارجية للمحافظة على الوضع القائم في مقابل عدم قدرتها على التماشي مع تحوّلات البيئة الدولية، فسوف تكون مُعرّضةً للتجاوز لا محالة من طرف الدول الأخرى الراغبة إمّا في توسعةِ مجالات نفوذها أو تغيير الوضع القائم. هناك حِكمةٌ سياسية قديمة تختصر هذا المعنى: «إن لم يكن بحوزتك استراتيجيةٌ واضحة، فسوف تكون جزءًا من استراتيجية الآخرين». لذا تُحاجج هذه الورقة بأنّ الجزائر ستظلّ «دولةً راكدةً» غير قادرةٍ على الفعل والتأثير الواسعيْن ما لم تلتفت إلى الوجه الآخر لقوتّها الكامنة؛ أي قوتّها الناعمة، حتّى تكون طرفًا فاعلًا في محيطيْها الإقليمي والدولي، لا مجرّد جزءٍ من استراتيجيات القوى الطامحة.

ثانيًا: القوّةُ الصلبة والآلياتُ الكلاسيكية – المنطق التقليدي المُهيْمن على السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال

يُوضّح هذا المبحث المنطق المُشكِّل لطبيعة السياسة الخارجية والأمنية الجزائرية تجاه محيطيْها الإقليمي والدولي، والذي يصِفُه بالمنطق التقليدي كونه يعتمد أساسًا على مصادرَ ووسائلَ صلبةٍ في الغالب لأجل حماية الأمن القومي للبلاد أو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أو حتّى تشكيل الجوار الإقليمي وفقًا للمصالح العليا للبلاد، مُحاججًا في نهايته بأنّ هذا المنطق وُجد أصلًا في ظروفٍ إقليميةٍ ودوليةٍ تختلفُ جذريًا عن الظروف الإقليمية والعالمية التي تعيشها الجزائر اليوم لذا فهو بحاجة إلى تعديل.

كما هو معروفٌ تاريخيًا، فقد خاضت الجزائر حرب تحريرٍ ضدّ المُحتّل الفرنسي الذي دام احتلاله للشعب والأرض قرنًا و32 سنة من الزمن، وقد كان لحرب التحرير الوطنية أثرٌ بادٍ على العقيدة السياسية الخارجية والأمنية التي شكلّت سلوك الجزائر تجاه محيطيْها الإقليمي والدولي منذ الاستقلال تقريبًا. قامت العقيدة على جملةٍ من المبادئ، أهمّها: مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، ذلك أنّ الجزائر كانت بلدًا مستعمَرًا لم يكن ينعمُ بحقّ تقرير مصيره، ومبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد جاء هذا المبدأ ليكرّس السيادة الوطنية ويفرضَ على الجميع احترام القرار السيادي الجزائري بعيدًا عن أيّة وصايةٍ أجنبية. ومبدأ رفض الخيار العسكري لتسوية النزاعات وتفضيل الآليات السلميّة لحلّها؛ حرصًا من الجزائر المستقلة حديثًا آنذاك على تجنّب التورّط العسكري في أيّ صراعاتٍ حدوديّةٍ بعد خروج الاستعمار، بمعنى تكريس الحدود السياسية التي خلّفها الاستعمار بين الدول تجنّبًا لأطماعِ وطموحاتِ الدول المستقلّة حديثًا في

4 - المرجع نفسه، ص22.

توسِعةِ حدودها وأقاليمها، وقد عاشت الجزائر مباشرةً بعد الاستقلال شيئًا من هذا، حينما خاضت حرب الرمال سنة 1963 ضدّ المغرب الذي أراد توسعةَ حدوده الشرقية لتشمل منطقة تيندوف الجزائرية، لكنّه لم يُفلح. وهناك مبدأ عدم تدخّل الجيش الجزائري خارج حدوده، ذلك أنّ الجزائر كانت دولةً فتيّةً أرهقها الاحتلال الفرنسي وقد باشرت لتوّها معركة البناء والنهضة، إلاّ أنّ هذا المبدأ كان قد تكرّس فعلًا وبشكلٍ عمليٍ بعد حرب أكتوبر سنة 1973 التي خاضها العرب ضدّ «إسرائيل»، وأدّت الجزائر دورًا رائدًا وأرسلت خِيرةَ أبنائها من الجيش وعتادًا ثقيلًا إلى جبهات القتال، كانت حربًا انتصر فيها العرب نصرًا مؤقتًّا بعدما وَأدتْ ملامحُ الخيانة هذا النصر، كما يشتبه كثيرٌ من المؤرّخين[5] منذ ذلك الوقت، قرّرت الجزائر أنّ أفراد جيشها لا يقاتلون إلاّ دفاعًا عن حدود الوطن.

بالإضافة إلى هذه المبادئ، فقد دعت الجزائر دومًا في سياستها الخارجية والأمنية إلى أن تتحلّى كلُّ دولةٍ بنظامٍ أمنيٍ خاصٍّ بها وباستقلالٍ أمنيٍ بعيدًا عن أيّة مظلّةٍ خارجيةٍ أو وجودٍ أجنبيٍ على أراضيها، لهذه الأسباب رفضت الجزائر سنة 2013 طلب روسيا منحها تسهيلاتٍ بحريةٍ مقابلَ مزايا عسكرية، مبرّرةً رفضها بمبدئيْ السيادة وحسن الجوار، مؤكدّةً امتناعها عن أيّ تهديدٍ لجيرانها في غرب المتوسط وللولايات المتحدة أيضًا، نظرًا للوجود الأميركي في المتوسّط، وهذا ما فعلته في الماضي أيّام الحرب الباردة أيضًا حينما طلب منها الاتّحاد السوفيتي منحه تسهيلاتٍ عسكريةٍ بحريةٍ، إلا أنّها رفضت، حيث أكدّت حينها أنّها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لتستقبل أخرى[6].

هناك خاصيّةٌ أخرى تميّزت بها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وهي آليّة الوساطة الدبلوماسية، فإيمانًا منها بمبدأ الحلّ السلمي للنزاعات، عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطًا فعّالًا على الساحتيْن العربية والأفريقية خصوصًا من خلال تقديم نفسها كوسيطٍ محايدٍ في تسوية النزاعات البينيّة بين دول هذيْن المجاليْن الجغرافيّين أو حتّى في تسوية نزاعاتٍ داخليةٍ تشهدُها دولةٌ بعينها، ساعدها وزنها التاريخي الثوري ودعمها للحركات التحرّرية منذ الاستقلال، بالإضافة إلى شرعيّتها ونزاهتها المستمدّة من عدم تورّطها في اعتداءاتٍ خارج الحدود أو في نزاعاتٍ تقف فيها دعمًا لطرفٍ دون آخر، هكذا حقّقت الجزائر عبر العقود الماضية سجّلًا دبلوماسيًا حافلًا من الوساطة، منها: وساطتها في الحرب العراقية-الإيرانية، ووساطتها في حلّ مشكلة الرهائن الأمريكيّين في طهران، ووساطتها في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري، إضافةً إلى دورها الفاعل في المنظّمات الإقليمية كمنظمة دول عدم الانحياز ومناصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار، ودورها في منظّمة الوحدة الأفريقية سابقًا، ودعم القضية الفلسطينية في الجامعة العربية، واقتراح فكرة إنشاء نظامٍ اقتصاديٍ دوليٍ جديدٍ ومُنصفٍ لدول العالم الثالث. بالرغم من تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية أثناء التسعينيات بسبب عشرية الإرهاب السوداء، إلاّ أنّ هذا الدور تنامى مُجدّدًا بمجرّد خروج الجزائر من هذه الحقبة، إذ مارست دبلوماسية الوساطة جهودًا مثمرةً في حلّ نزاعاتٍ إقليميةٍ على غرار النزاع في مالي وأزمات الساحل الأفريقي، والنزاع في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، والنزاع السوري ذي الأبعاد الإقليمية والدولية المُعقدّة، وتقريب وجهات النظر السياسية بين الفرقاء في تونس واليمن بعد «انتفاضات الربيع العربي»، وغيرها من الجهود، وعرفت نشاطًا ملحوظًا في إطار العديد من المنظّمات الإقليمية[7] في منطقة الساحل، غرب المتوسّط والقارّة الأفريقية عمومًا، بهدف محاربة الإرهاب وضمان المصالح الجزائرية في هذه المناطق والأقاليم الحيويّة بالنسبة لها، فضلًا أنّ نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب إلى حدٍّ بعيدٍ (ولو عبر مقاربةٍ

5 - محي الدين عميمور، «ذكريات حرب أكتوبر: الرجال وأنصاف الرجال – السادات وجنون العظمة، وهيكل ونظرة كيسنجر له»، **رأي اليوم**، تاريخ النشر: 2015/9/28، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/524yfL

6 - عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية – ضغوط البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2018)، ص1.

7 - Yahia Mohamed Lamine Mestek, "The Algerian foreign policy facing upheavals in the Mediterranean region," *Majalat Sawtu Elkanun,* vol. 4, no. 2 (Algeria, 2017), p. 2, 3.

أمنيةٍ محضة) قدّ عزّز من مكانتها الدولية فصارت شريكًا استراتيجيا بارزًا للولايات المتحدّة في أفريقيا في حربها على الإرهاب العالمي العابر للقوميّات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً. كلّ هذه الإنجازات الدبلوماسية كانت بفضل حُسن تطبيق الجزائر لمبادئ السياسة الخارجية التي وضعتها كما أشرنا، لاسيما مبدئيْ عدم التدّخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

شكّل التناغم بين هذه المبادئ جوهرَ السياسة الخارجية والأمنية الجزائرية لأكثر من نصف قرنٍ، كما ساهمت الظروف التاريخية التي عاشتها الجزائر أيّام الثورة التحريرية وبعد الاستقلال في صناعة هذه المبادئ ثمّ ترسيخها في سياستها الخارجية، إلاّ أنّه بات من الواضح أنّ الجزائر في حاجةٍ إلى إحداث تعديلاتٍ كثيرةٍ في عقيدتها السياسية الخارجية والأمنية نظرًا للتحوّلات الجذرية التي تعرفتها البيئة الإقليمية والدولية على حدٍّ سواء منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم وبسرعةٍ فائقة، فمفهوم القوة صار ذا دلالاتٍ أخرى غير الذي كان عليه في الماضي، وبالتالي فأساليب التأثير وممارسة هذه القوة يجب أن تعرف تحوّلًا في المضمون والأساليب، كما عرفت مفاهيمٌ أخرى تغيّرًا أو توسعةً في مضمونها على غرار مفهوم الأمن، والتهديدات والمخاطر، فالأمن لم يصر متعلّقًا بالدولة وحسب ولا بحدودها السياسية، كما أنّ التهديد لم يبق مرتبطًا بذلك القادم من دولٍ مشابهةٍ في بيئةٍ جديدةٍ تعرف نشاطًا ملحوظًا لفواعلَ غير دولاتيةٍ كالجماعات الإرهابية، وجيوش المرتزقة ومهرّبي السلاح التي لا يخضعُ منطقُ حركتها لذلك المتحكِّم في الدولة. منذ سنة 2012 كانت هناك حاجة – في نظرنا – إلى ضرورة جعل بعض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ مرنةً قابلةً للتعديل أو حتّى الاستثناء، فقبيْل الحملة الأطلسية لإسقاط نظام القذافي سنة 2012، أظهرت الجزائر تمسكًّا قويًّا وبطريقةٍ كلاسيكيةٍ جدًّا بمبدأ عدم التدخلّ في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى في عالمٍ يشهدُ تحوّلاتٍ جذريةٍ متمايزة عن عالمها القديم، وذلك بعد إحجامها عن القيام بأيّ تحرّكٍ يحول دون سقوط النظام الليبي بواسطة حلف الناتو، لقد كانت الجزائر آنذاك بصدد فقدان عمقها الاستراتيجي بسبب تمسّكها بهذا المبدأ على نحوٍ صلب[8]، وبالفعل فقد كان لسقوط النظام الليبي بتلك الطريقة تداعيات أمنيةٌ سلبيةٌ جدًّا على الأمن القومي الجزائري، إذ ضرب الإرهاب بعدها بسنةٍ ونيف بشكلٍ غير مسبوقٍ عصب الاقتصاد الجزائري حينما شنّ عمليةً على مُنشأةٍ للغاز بمنطقة تيغنتورين في عين أمناس جنوب الجزائر سنة 2013، كما انفجرت أزمةٌ مالي على الحدود الجنوبية للجزائر، فصارت البلاد محاطةً بسياجٍ من الأزمات من كلّ الجهات (بعدما نُضيف المعضلة الأمنية مع المغرب بسبب مشكلة الصحراء الغربية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في تونس بعد 2011). أمّا استجابةُ الجزائر تجاه سياج الأزمات هذا فكان عبر تفعيل آلياتٍ صلبةٍ بالأساس كزيادة ميزانية الدفاع بشكلٍ متسارع، إذ تمكّنت الجزائر من المحافظة على المرتبة الأولى للبلد الأكثر تسلّحًا في القارة الأفريقية ، فنسبةُ استيرادها للسلاح بلغت حوالي 52% من السلاح الذي تستورده القارة الأفريقية بأكملها، حسب تقرير معهد ستوكهولم لسنة 2017، كما يرى التقرير بأنّ موازنة الدفاع في الجزائر قد حافظت على مستواها خلال السنوات الأخيرة وقُدِّرت بـ 10.1 مليار دولار خلال 2017، وهي تحتل المرتبة الـ 20 عالميا والثالثة عربيًا[9].

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

جدول رقم 1: يُوضّح تزايد حجم الإنفاق العسكري للجزائر بين سنتي 2010-2016 (الوحدة: مليار دولار)[10].

كما تلجأ الجزائر إلى آليّةِ المساعدات العسكرية وغير العسكرية لدول الجوار لأجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة،

8 - جلال خشيب، «السينما قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية»، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، إسطنبول، 2016، https://cutt.us/CdcUd.

9 - Nan Tian and others, "Trends in World Military Expenditure, 2017," *SIPRI*, Stockholm, (May 2018), p. 4.

10 - المصدر: بن عنتر، ص3.

ففي إطار محاربتها للإرهاب، قدّمت الجزائر لدول الساحل (مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد وبوركينافاسو) مساعداتٍ ضخمة، إذ بلغت مساعدة الجزائر لليبيا وحدها أكثر من مائة مليون دولار ما بين 2010-2018،كما قدّمت مساعداتٍ ماليةً لتونس سنة 2014 بقيمة 250 مليون دولار، فضلًا عن مساعداتٍ أخرى (منها هباتٌ وقروضٌ بفوائدَ رمزيةٍ ووديعةٌ لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إيّاها سنة 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي[11]. لكن، بالرغم من أنّ لهذه المساعدات قُدرةً ما على توليد قوةٍ ناعمةٍ للجزائر مثلما فعلت دبلوماسية الوساطة من قبل، إلاّ أنّها تظلّ محدودةَ التأثير وتقليديةً جدًّا غير قادرةٍ على التصدّي للتهديدات اللاتماثلية الجديدة التي تتعرّض لها الجزائر، فليس من المعقول طبعًا تسخيرُ دبّابةٍ بأكملها لقتل ذُبابةٍ كما يقول المثل الشائع، فالجيش الجزائري وعقيدته الأمنية صُمّم لأجل خوض حروبٍ نظاميةٍ، لا حروب الجيل الرابع أو الخامس التي تُشكّل تحدّيًا فعليًا للدولة الويستفالية*، كما أنّ خبرة الجزائر في مواجهة الجماعات الإرهابية المحليّة في التسعينيات تبقى محدودةً مقارنةً بخبرتها في مواجهة الإرهاب المُعولَم الذي يستفيد من التكنولوجيات الحديثة وخصائص العولمة. من المؤكّد أنّ هناك حُججًا قويّةً لدى صنّاع القرار بالجزائر تُبرّر استمرار تمسّكهم الصلب بمبادئ السياسة الخارجية التقليدية للبلاد (ولو أنّ مبدأ عدم التدخّل عرف استثناءً وحيدًا حينما فتحت الجزائر مجالها الجوي للطائرات الفرنسية المقاتلة في حربها على ما اعتبرته إمارةً إرهابية مُتشكّلة بشمال مالي) ذلك أنّ كثيرًا من الدول خبرت ميدانيًا جُملةَ التداعيات السلبية للتدخّلات العسكرية وما تخلّفه من دولٍ فاشلة مُصدّرةٍ لكافّة أشكال التهديدات والمخاطر لجوارها الإقليمي بشكلٍ لانهائي.

مع ذلك، فإنّ الاكتفاء بسياسةٍ تعتمدُ على ردود الفعل على ما يحدث في الإقليم، فضلًا عن التباطؤ في تحيين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية للبلاد لتتناسب مع البيئة الإقليمية والدولية الجديدة**، من شأنه أن يُعرّض الجزائر لحالةٍ دائمةٍ من التهديدات والمخاطر اللامنتهية ويُفقدها القدرة على التنبؤ بسلوكات الفواعل المحيطة، كما يُبقيها في حالة ارتهانٍ لأعراض هذه التهديدات، فيُعطّل بالتالي قدرتها على معالجتها بنيويًا. لقد صار البحث عن آلياتٍ غير تقليديةٍ بهدف التصدّي لكافّة أشكال المخاطر والتهديدات اللاتماثلية أمرًا حتميًا للسياسة الخارجية والأمنية الجزائرية، كما أنّ المسألة الرئيسة هنا ليست مجرّد مهمّة التصدّي لما هو قادمٌ من مخاطرَ وتهديداتٍ خارجيةٍ باتجاه البلاد، بل إنّها متعلّقةٌ بضرورة تطوير الجزائر لمقارباتٍ غير تقليديةٍ في سياستها الخارجية قادرةٍ على «الإشعاع الخارجي» بهدف توسعةِ النفوذ وتشكيل البيئة الإقليمية المناسبة للمصالح العليا للبلاد، إنّه لتحدٍّ كبير يقف أمام صعود البلد كقوّة إقليمية فاعلة، تحدٍّ سوف تُعيقه أساسًا العقلية العسكرية القديمة لصنّاع القرار المهيمنين التي لا تُظهر إدراكًا بتغيّر العالم المحيط بالجزائر وبالتالي فإنّ التعامل مع تحدّياته لا يقتضِي الاستمرار في رفع الموازنة الدفاعية للبلد وحسب على حساب الميزانيات المخصّصة لقطاعاتٍ أخرى يُمكن أن تُسهم بدورها وبشكلٍ فاعلٍ في وظيفة الإشعاع الخارجي وتوسعةِ النفوذ. تعكس الأرقام هيمنة الذهنية القديمة، فحسب قانون المالية لسنة 2018 الذي أقرّ ميزانيةً للتسيير تُقدّر ب 39,93 مليار دولار، فإنّ ميزانية الدفاع تستحوذُ على 9,92 مليار دولار منها أيْ ما نسبته 25% من ميزانية تسيير الدولة، (1/4) وهي نسبةٌ ضخمة جدًّا مقارنةً بما تحظى به الوزارات الأخرى[12]. لا تستهدف هذه الدراسة التقليل من أهميّة الأسباب والمبرّرات التي تدفع بالبلد إلى متابعة

11 - بن عنتر، ص4.

* نسبةً لاتفاقية ويستفاليا سنة 1648 التّي تشكّلت بموجبها الدولة-الأمة state-nation.

** كُتبت هذه الورقة سنة 2018. الجدير بالذكر أنّ التعديل الدستوري لسنة 2020 أشار إلى إمكانية مشاركة الجيش الجزائري بقوات خارج الحدود في إطار القوات الأممية والأفريقية لحفظ السلام بعد موافقة البرلمان، بينما تمّ تأويله بشكلٍ خاطئ من طرف البعض بأنّه دعوة لإرسال الجيش خارج الحدود لتغيير وضع ما بالقوة العسكرية أو للتدخّل العسكري في الجوار الإقليمي، وبأنّه خروج عن مبدئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واستخدام الوسائل السلمية لحلّ المشكلات بين الدول.

12 - هذه أهمّ المخصّصات المالية للوزارات برسم قانون المالية التكميلي لسنة 2018، **موقع إيكو ألجيريا**، 2018/5/4. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، في https://goo.gl/GQmY2m

عملية تسليحٍ ضخمةٍ ومتطوّرةٍ، فقد وضّحنا مدى واقعية هذه المبرّرات في دراسة سابقة[13]، بقدر ما تهدف إلى المُحاججة بوجود مصادر قوة ناعمة كامنة تحوزها البلاد، سيكون الاستثمار فيها أقلّ تكلفةً وأوسع فاعليةً في تمكين الجزائر من التأثير بقوةٍ في محيطيْها الإقليمي والدولي على حدٍّ سواء، خاصّةً وأنّ تبني سياسةٍ خارجيةٍ تعتمدُ في إحدى جوانبها على مقاربة القوة الناعمة لهو أمرٌ يتوافقُ مع مبدأ عدم التدخل الذي «يُقدّسه» صنّاع القرار الجزائريون، بل إنّها مقاربة تعزّز منه، إذ سيُمكّن ذلك من تشكيل البيئة الإقليمية للجزائر من دون الاضطرار إلى الإخلال بهذا المبدأ وبالتالي تفادي متابعة المقاربات العسكرية التدخليّة في السياسة الخارجية وما تجلبه من مشكلات، هذا بالضبط ما سيحاول المبحث التالي الاضطلاع به.

ثالثًا: «الغْرُوسرُوم المُعطّل» وتفعيل القوّة الناعمة في السياسة الخارجية الأمنية الجزائرية – نحو هيمنةٍ إقليميةٍ حميدة

يسعى المبحث إلى استكشاف مصادر القوّة الناعمة الكامنة التي تحوزها الجزائر والتي تظلّ مُعطلّةً غير مُستثمَرٍ فيها بالشكل الأنسب ضمن رؤيةٍ واضحةٍ لسياسة البلد الخارجية والأمنية، محاولًا توضيح سُبل تفعيلِ القوّة الناعمة الكامنة لأجل تطوير مقاربةٍ شاملةٍ وفاعلةٍ للسياسة الخارجية والأمنية الجزائرية بهدف بلوغ مكانة التأثير الأنسب المتوافقة مع مقوّمات البلد، مُقاربةٌ تُؤدّي في النهاية إلى تفعيل «الغْرُوسروم المُعطّل»*، أو ما تُسمّيه الدراسة «بالهيمنة الإقليمية الحميدة». ويُحدّد مصادر القوّة الناعمة الكامنة للبلد في ثلاثة عناصر كبرى متكاملة، تسهيلًا للتعاطي معها.

1. «مكّة الثوّار وجُغرافيا العُصاة» – المصادر التاريخية والجغرافية

للجزائر مصادرُ قوّةٍ ناعمةٍ كامنةٍ في التاريخ، كما أنّ المسارات المُضيئة للتاريخ الجزائري أبعدُ في الزمن بكثيرٍ من مجرّد اختزالها في سبعة أعوامٍ من ثورة الجزائر ضدّ المحتّل الفرنسي 1954-1962، سيُركّز هذا العنصر على ما هو معلومٌ من التاريخ الحديث للجزائر وحسب، مع التأكيد مُجدّدًا بأنّ المسارات المُضيئة لهذه الجغرافيا ضاربةٌ في التاريخ إلى القرن الثالث قبل الميلاد. لقد عرفت جغرافيا الجزائر منذ ما قبل الميلاد حضاراتٍ عديدةٍ أسهم في تشكيلها الغازي والعابرُ وصاحبُ الدِيار المقاوم، لذا فقد لعبت الجغرافيا التي تتواجد بها الجزائر الدور الأهّم في رسم تاريخها منذ القدم، فهي التي تتوسّط جغرافيًا حضارات العالم القديم والحديث على حدٍّ سواء، لقد مرّ عبر هذه الجغرافيا الفينيقيّون والرومان والوندال والعرب والعثمانيون والفرنسيون، كما أُسّست بها دولٌ وممالكُ عديدةٌ من النوميديين إلى القرطاجيين فالمسيحيين الرومان، فالرستميّين فالمرابطين، فالموحدين فالزيّانيين فالعثمانيّين فالفرنسيّين وغيرهم، وكان لكلّ من هؤلاء أثرٌ ما، إيجابيًا كان أم سلبيًا، في تكوين تاريخ وهويّة ومسار الشعب والدولة الجزائرية الحديثة، إلى أنّ حلّت الثورة الجزائرية سنة

13 -See: Djallel Khechib, *Why is Algeria Arming Itself Militarily?* (Istanbul, IHH Humanitarian and Social Research Center, September 2018).

* «الغروسروم» باللغة الألمانية «Grossraum» أو «المجال الكبير»، مقاربةٌ نظريةٌ طرحها الفيلسوف والجيوبوليتيكي الألماني كارل شميدت في منتصف القرن الماضي، وهو تصوّر جيوبوليتيكي ينظر إلى «عملية تطوّر الدولة على أنّها الطموح إلى اختيار الحجم المكاني الأوسع مدى، ومبدأ التكامل الإمبراطوري هو التعبير المنطقي والطبيعي عن هذا الطموح الإنساني،...وهذا القانون الجيوبوليتيكي ينطبق أيضًا على المجالات التقنية والاقتصادية، حيث يبيّن شميدت أنّه بدءًا من لحظةٍ معيّنةٍ يأخذ التطوّر التقني والاقتصادي للدولة بمطالبتها بتضخيم سياستها كمًّا ونوعًا، والحديث هنا لا يدور بالضرورة حول الاستعمار والظلم والاختراق العسكري، فإقرار الـ «Grossraum» يمكنُ أن يجري وفق قوانينَ أخرى أيضًا، على أساس اتّخاذ عدّة دولٍ أو شعوبٍ صيغةً دينيةً أو ثقافيةً موحدّةً...»،ونستخدمُ هنا مصطلح «الغروسروم المُعطّل» لنُعبّر به عن الإمكانات الضخمة الكامنة التي تزخر بها الجزائر والتي تظلّ مُعطلّةً لأسباب مُركّبةٍ، والتي سيؤدّي الاستثمار الأنسب فيها إلى ظهور الدولة-القارة واسعة المجال، قويّة التأثير والفعل والجذب، صاحبة القيادة الحميدة في محيطها الإقليمي». ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم (طرابلس: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)، ص122- 123.

1954 لتُؤسّس أركان الدولة بعد أن أرسى لها الأمير عبد القادر الجزائري من قبل في ثورته الشعبية ضدّ المحتّل الفرنسي.

في سنة 1969، أطلق أَمِيلْكار كابرال –أحد أشهر الثوريّين في القارّة الأفريقية ضدّ الكولونيالية – على الجزائر العاصمة تسمية «مكّة الثوّار»[14]، وهي تسميةٌ ظلّت ملاصقةً لها منذ الاستقلال إلى نهاية الحرب الباردة، لم يكن ذلك بسبب الزيارات الكثيفة لقادةٍ ثوريّين مشهورين لها طيلة فترة الستينيات من القرن المنصرم على غرار تشي غيفارا، ياسر عرفات ونيلسون مانديلا، لكن لأنّ المئات من التروتستيّين، الآنركيّين وشتّى أنماط ثوريّي «العالم الثالث» ظلّوا يلتقون بالعاصمة الجزائرية طيلة تلك الفترة لإجراء نقاشاتٍ وبناء شبكاتٍ ودراسة التجربة الجزائرية في التحرّر الثوري[15]، كان ذلك كفيلًا لوحده بمنح الجزائر دورًا رائدًا في قيادة العالم الثالث المتمزّق بين مصالح الشيوعية والرأسمالية أيّام الحرب الباردة وذلك عبر منظماتٍ عديدةٍ، أهمّها منظّمة دول عدم الانحياز أو عبر جهودها الدبلوماسية الفاعلة. كانت الجزائر من الدول المُلهمة لثوريّي العالم ضدّ الظلم والعنصرية وقوى الاحتلال، وقد بلغت سمعتها آفاق العالم من جاكارتا إلى أمريكا اللاتينية مرورًا بإيران، فلسطين وجنوب أفريقيا، ولا تزال هذه السمعة قائمةً إلى الآن بالرغم ممّا عاشته الجزائر من مشكلات*.

يتعلّق السؤال الذي يُطرح هنا بالكيفية التي يُمكن للجزائر من خلالها اليوم الاستفادة من تاريخها الحافل فتُحييه حتّى لا يخمد وهجُ الثورة في الوعي الجمعي للأجيال القادمة؟ يُمثّل الجواب الجيّد عن هذا السؤال جزءًا كبيرًا من الإجابة عن سؤالنا المركزي: كيف تصل الجزائر إلى مصادر قوتّها الناعمة الكامنة؟

إجابةً عن ذلك، نتساءل عن حجم الميزانية التي خصّصتها الجزائر لأجل ترجمة الكتب التي تتحدّث عن ثورتها وسِيَرِ أبطالها خاصّة أو تاريخها الحافل بالمقاومة عامة، أو في تمويل حركة الكتابة في الموضوع بشتّى اللغات؟ هل تعمل الجزائر على تدريس طلبتها ثورتها بالشكل الأنسب أو تستقدمُ طلبةً من دولٍ بعينها لأجل تدريس التجربة الجزائرية هذه؟ كم تبلغ الميزانية المخصّصة للدعاية السينمائية والإعلامية لهذا التاريخ؟ هل عمل صنّاع القرار على بناء مشروعٍ سينمائي احترافيٍّ بإمكانياتٍ عصريةٍ (مسلسلات أو أفلام) لأجل هذا الغرض؟ لقد أدركت أممٌ كثيرةٌ أنّ مُستقبلها مرهونٌ بقدرتها على إحياء تاريخها المُشرق في الوعي الجمعي لشعوبها، على سبيل المثال لا الحصر، تُباشر تركيا مشروعًا سينمائيًّا ضخمًا لأجل الترويج لأيقوناتها التاريخية لدى الشعب التركي وجيرانه المسلمين كوسيلة قوّة ناعمةٍ فاعلةٍ في سياستها الخارجية[16]، الآن يُشاهد ملايين من الناس مسلسلاتٍ تاريخيةً مُؤثّرةٍ كمسلسل «انبعاث إرطغرل» أو مسلسل «السلطان عبد الحميد الثاني» أو آخر عن العالِم المتصوّف التركي «يونس إيمره» وغيرهم، تُرصد ميزانياتٌ ضخمةٌ ويتّم تكوين فريقٍ تركيٍ محترفٍ (لا أجنبي) لأجل هذا المشروع. في هذا الصدد ذكرت صحيفة الديلي صباح التركية بأنّ صادرات المسلسلات التركية إلى 100 بلدٍ وصلت إلى حوالي 350 مليون دولار سنة 2015 جاعلةً من تركيا ثاني أكبر مُصدّرٍ للمسلسلات في العالم في تلك السنة[17]، أمّا المسلسل التاريخي الأشهر في تركيا، «انبعاث إرطغرل»، فيتّم تخصيصُ ميزانيةٍ قدرها على الأقل مليون و 100 ألف ليرة تركية للحلقة الواحدة (أكثر من 250 ألف دولار)[18]، تُقدّر ميزانية وزارة الثقافة التركية حوالي 3 مليار و 997 مليون ليرة

14 - Jeffrey James Byrne, *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order* (New York, Oxford University Press, 2016), p. 3.

15 - Jeffrey James Byrne, *Mecca of Revolution. Algeria, Decolonization, and the Third World Order* (Bern, 2017).

* يستند الكاتب في هذه النقطة على تجربته الشخصية في معرفة آراء عموم الناس أو المثقفّين في المهجر عن الجزائر.

16 - خشيب، مرجع سابق.

17 - Turkish TV series exports to exceed $350M in 2015, *Daily Sabah*, March 27, 2015, Istanbul-Turkey. accessed: November 2018, https://goo.gl/cY6i8m

18 - Erdoğan'ın dizisi 'Diriliş: Ertuğrul'un bölüm başı maliyeti en az 1 milyon 100 bin!, *Haber Sol*, October 16, 2016. accessed: November 2018, https://goo.gl/HcxUjv

تركية (أكثر من 750 مليون دولار)[19]، أمّا إذا قارنا الأرقام السابقة بالميزانية التي تُخصّصها الجزائر لوزارة الثقافة فسنجد فرقًا شاسعًا جدًّا، فحسب قانون ميزانية 2018 حصلت وزارة الثقافة على غلاف قدره 15 مليار دينار وحسب (حوالي 126 مليون دولار)[20]، بمعنى أنّ مدخول المسلسلات التركية لوحده أكبر من ميزانية وزارة الثقافة الجزائرية بأكملها، وكما أشرنا سابقًا فإنّ ميزانية الدفاع الجزائرية هي الأعلى بين البقيّة؛ إذ قُدّرت سنة 2018 ب 9,92 مليار دولار أي ما نسبته 25% من الميزانية العامة، وهي لا تكاد تختلف عن ميزانية الدفاع التركية التي بلغت 13 مليار دولار سنة 2018[21] (مع توقّع الخبراء ارتفاعها إلى أكثر من 18 مليار دولار، مثلما يتوقّع خبراء جزائريون زيادةً في ميزانية الدفاع الجزائرية لتصل إلى 14 مليار دولار في قادم السنوات). يُلاحظُ هنا كيف تتقارب ميزانيات الدفاع بين البلدين كثيرًا، في حين يتباعد حجم ميزانية الثقافة بينهما لصالح تركيا، بمعنى أوضح، تركيا تُولي أهميّةً كبرى لوسائل توليد القوّة الناعمة في سياستها الخارجية، فهي مُدركةٌ جيّدًا بأنّ وسائل التأثير التقليدية الصلبة غير قادرةٍ وحدها على تحقيق الغايات الكبرى للسياسة الخارجية؛ أي التأثير والنفوذ، لذا فميزانية الثقافة عمومًا والميزانية المخصّصة للأعمال السينمائية التاريخية والوطنية بالأخصّ مرتفعةٌ بهذا الشكل، في حين تبقى الجزائر تتعامل بطريقةٍ كلاسيكيةٍ مع عالمٍ مُتجدّد تتحوّل فيه مفاهيم القوّة والتأثير بشكلٍ جذري. جديرٌ بالذكر أنّ هناك قائمةً من الأفلام التاريخية الجزائرية التي تعرض لحقبة الثورة التحريرية أو المقاومات الشعبية قبل ثورة نوفمبر، إلاّ أنّها تتصّف في الغالب بالقِدم، والبساطة وغياب الجاذبية فضلًا عن محليّتها المُفرطة، كما أنّ هناك مشاريعَ ضخمةً لإنتاجٍ سينمائيٍ محترفٍ–على الورق – تُرصَد لها ميزانياتٌ مناسبة، لكن ونظرًا للفساد في مؤسّسات الدولة فإنّ أموالها تذهب هباءً كما حدث مع فيلم «الأمير عبد القادر» الذي بقي على الورق وصُرفت ثلاثةُ أرباع ميزانيته (12 مليون دولار من أصل 20 مليون دولار) من دون تصوير لقطةٍ واحدة[22]، أمّا القطاع الخاصّ فهو متواضعٌ جدّا، كما يبقى طُموح إنشاء مُدنٍ للإنتاج السينمائي (هوليود الجزائر) أشبه بالحلم. هذا من دون الحديث عن آفاق توسِعةِ مجال الأعمال السنيمائية لتشمل مسلسلات وأفلام الجوسسة، تضحيات الجيش عبر حدود الوطن في محاربة الإرهاب والمخدّرات مثلًا أو صيانة الأمن القومي للبلاد، وحقبة العشرية السوداء وما شابه، فالأرشيف التاريخي الجزائري غنيٌّ بما فيه الكفاية لكي يتّم الاستفادة منه بالشكل المناسب، خاصّةً وأنّ الجزائر عاشت حقبًا تاريخيةً متمايزةً يُمكن تجسيدها باحتراف سينمائي، فضلًا أنّ الأمثلة التطبيقية الواقعية لهذه الأفكار موجودةٌ بكثرة تُقدّمها دولٌ أخرى متقاربةٌ في إمكانياتها الخام مع الجزائر كتركيا مثلًا[23]. لذا، فإن عملية بناء مشروع سينما جزائري احترافي يُعدُّ أمرًا حتميًا إذا أرادت الجزائر أن تستثمر في تاريخها البطولي وتُولّد منه قوّةً ناعمةً فاعلةً في سياستها الخارجية في المستقبل المنظور، فكما يذكر ناي على لسان وزير خارجيةٍ فرنسيٍ أسبق أنّ الأمريكيّين أقوياء لأنّهم يستطيعون «إلهام أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصورة العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون»[24]، أو كما قال الشاعر كارل ساندبيرغ عام 1961 حينما سُئل: هل هوليود أهمّ من هارفارد؟ فقال: «إنّ هوليود ليست لها نظافة هارفارد، ولكنّها مع ذلك أقدرُ من هارفارد على الوصول إلى أمدٍ أبعد»[25].

19 - İşte Kültür ve Turizm Bakanlığı›nın 2018 bütçesi, *Turizm Güncel*, October 18, 2017. accessed: November 2018, https//:goo.gl4/RK5cJ

20 - Abdou Semmar, Budget 2018: Comment sont répartis les 45 milliards de dollars des dépenses de fonctionnement de l'Etat algérien? *Algerie Part*, March 15, 2017. accessed: November in https://goo.gl/sYwuKK

21 - Jane's Editorial Staff, Turkey's Defence Budget – the fallout from high inflation and a weak lira, *IHS Markit*, April 10, 2018. accessed: November 2018, https://goo.gl/TbmwGD

22 - عمّار قردود، «تبخر 150 مليار من فيلم الأمير عبد القادر»، **موقع الجزائر1**، تاريخ النشر: 2018/8/14. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https:// goo.gl/zXb15Q

23 - في هذا الصدد يُمكن ذكر قائمة غزيرة من الأعمال الاحترافية التي تُنتجها الشركات التركية العامّة أو الخاصّة، وكلّها تساهم بطريقتها في توليد قوة التأثير والجذب الناعمة التركية. خشيب، مرجع سابق.

24 - ناي، ص29.

25 - المرجع نفسه، ص81.

2. الإشعاع الفكري المتعدّد: المصادر الفكرية، الدينية واللغوية

تاريخُ الجزائر الثرّي وجغرافيتها الواسعة المتنوّعة سببان أساسيّان لامتلاك الجزائر مخزونًا هائلًا من الأفكار، والمذاهب، واللغات والثقافات المتعدّدة، سيُمكّن هذا المخزون الجزائر من الإشعاع الفكري الأُفقي والعمودي إذا ما تمّ تفعيله بالطريقة الأنسب، وبالتالي سيكون لهذا المخزون قوّة جذبٍ فاعلةٍ في محيطه الإقليمي ويُعزّز من نفوذ الجزائر في الدوائر الأمنية والجيوبوليتيكية التي تجري فيها مصالح البلاد؛ أي أنّ من شأنه أن يُفعّل «المجال الأكبر/غروسروم» للبلد.

أولًا وقبل كلّ شيءٍ، فإنّ الطاقة السكانية (الشابّة في أغلبها) للجزائر تُؤهّل البلد للاضطلاع بمثل هذا الدور الرائد كقوّةٍ إقليميةٍ حميدةٍ مُدركةٍ لما يُمكن أن تمنحه لها مُقدّراتها الخام من مكانة، وما تستوجب عليها المكانة من مسؤولياتٍ في جوارها الإقليمي. من حيث الديانة، فإنّ حوالي 99% من الجزائريين مسلمون سنّة يتبّعون المذهب المالكي، مع وجود نسبةٍ ضئيلةٍ من الإباضية مرتكزة بوادي ميزاب بمنطقة غرداية، أمّا عن اللغة والعرق فهي مسألةٌ جدليةٌ في الجزائر ومنطقة شمال أفريقيا على وجه العموم، فاللغة الرسمية للجزائر اللغة العربية ثمّ تمّ ضمن التعديل الدستوري في فبراير 2016 إضافةُ اللّغة الأمازيغية لغةً رسميةً أخرى، أمّا اللّغة الأجنبية الأولى بالجزائر فهي اللّغة الفرنسية، ويتكلّم الجزائريون لهجاتٍ دارجة متنوعةٍ متقاربةً أحيانًا ومتباعدةً أحيانًا أخرى، إلاّ أنّ هناك خيطًا ناظمًا لهذه اللهجات يجعلُ أبناء البلد الواحد يستوعبون بعضهم البعض وإن اختلفت بعضٌ من المفردات في التلّفظ أو المعنى.

بخصوص مسألة العرق، فهي أكثر المسائل جدلًا بين أفراد المجتمع الجزائري وبين نخبه ومؤرّخيه، وهي منحصرةٌ بالأخصّ في ثنائية البربر (الأمازيغ) والعرب التي صارت تُستخدم لأغراضٍ أيديولوجيةٍ-سياسيةٍ أكثر، فمن حيث اللّغة يتكلّم حوالي 25% من الجزائريين اللغة البربرية-الأمازيغية المنتشرة بشكلٍ متفاوتٍ من حيث الكثافة في البلد، في حين لا توجد دراساتٌ علميةٌ مُجمعٌ عليها تُثبت العرق الأصيل للفرد الجزائري. الإشكال الآخر المطروح متعلّقٌ بسؤال من هو الأمازيغي بالضبط؟ هل الذي يقطن منطقة شمال أفريقيا-أمازيغية الأصل (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا بالإضافة إلى بعض دول الساحل الأفريقي على رأسها كلٌّ من بوركينافاسو، النيجر ومالي) أم ذلك الذي يحمل إحدى جنسيات دول هذه المنطقة؟ أم الذي يتكلّم فقط اللغة الأمازيغية؟ أم ذلك المنحدر من قبيلةٍ أمازيغيةٍ؟ أم من ينحدر أبواه من قبيلةٍ أمازيغية؟ في الحقيقة ليست هناك إجابةٌ حاسمةٌ، لذا، فإنّ الأرقام والإحصائيات تختلف حسب اختلاف المعيار[26].

تركّز الدراسة على تأكيد امتلاك الجزائر لمخزونٍ ثقافيٍ ديني لغويٍ عريقٍ ومتعدّدٍ، تنتشرُ خصائصه جغرافيًا في منطقةٍ شاسعةٍ تمتّد بين شرق الحدود الليبية مع مصر إلى المحيط الأطلسي في الغرب، ومن جنوب المتوسّط إلى منطقة الساحل الأفريقي، يتراوح عدد الأمازيغ فيها ما بين 24 مليون نسمة كأقلّ تقدير وأكثر من 114 مليون نسمة كتقدير أقصى، ومعظم هؤلاء مسلمون سنّة على المذهب المالكي، كما أنّ أكبر دولةٍ من الناحية الجغرافية والسكانية والإمكانيات الاقتصادية الأوليّة بهذه المنطقة هي الجزائر. لذا، حريٌّ أن ينظر الجزائريّون، سلطةً ونُخبةً على الأخصّ، إلى هذا التعدّد باعتباره ثراءً ثقافيًا وفكريًا يُمكّن الاستفادة منه لصالح الجميع، بعيدا عن الاستقطابات العرقيةٍ الفئويةٍ الضيّقةٍ التي لن يستفيد منها أحدٌ، فنحن في عصرٍ تزداد فيه شعوب العالم قُربًا وتداخلًا بسبب العولمة الذي جعلته عصرًا يتميّز بهويّاته المُركبّة والمتعدّدة.

تُمثّل دائرة التأثير اللغوي بُعدًا آخر أوسع، إذ تسمح اللّغة العربية للجزائر بأن تمتّد قوتّها الناعمة إلى مجالٍ أوسعَ

26 - مبارك بلقاسم، «ما هو تعداد الشعوب الأمازيغية؟» **هيسبريس**، تاريخ النشر: 2018/1/29. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/8bCjbf

بكثيرٍ يشمل كافة العالم العربي؛ أي لأكثر من 350 مليون نسمة، وهو عدد قد يرتفع إلى قُرابة 600 مليون نسمة مع حلول سنة 2050 حسب تقريرٍ أوردته الجامعة العربية[27].

كما أنّ لهذه القوّة الناعمة فرصة الانتشار إلى كافّة العالم الفرنكوفوني الذي سوف يزداد عدد سكانه حسب تقديرات المنظمة الفرنكوفونية العالمية إلى ما بين 700 و800 مليون شخصٍ عبر العالم بحلول سنة 2050[28]. صحيح أنّ هناك جدلًا بخصوص مسألة اللّغة الفرنسية في الجزائر بين المعرّبين والفرنكوفونيّين، الإسلاميّين والحداثيّين، لكنّ اللّغة الفرنسية مع ذلك تبقى إضافةً ذات فائدةٍ في القاموس اللغوي والثقافي للفرد الجزائري، ومن الخطأ إقصاؤها أو تحييد نخبها بسبب سياساتٍ إقصائيةٍ مارسها النظام السياسي، أو بالأحرى إحدى أجنحته المؤثّرة في حقّ اللّغة العربية لعقودٍ من الزمن. باختصار، من الأجدر النظر إلى اللّغة الفرنسية باعتبارها «غنيمة حربٍ» بدلًا من النظر إليها كموضوعٍ لصراعاتٍ إيديولوجيةٍ لا تخدم البلد. موازاةً مع ذلك، فسيُساعد تخصيص الحكومة ميزانياتٍ مناسبةٍ ومؤسّساتٍ لتطوير آفاق اللغة الأمازيغية وتدارك القصور الكبير في اللغة الإنجليزية لدى النخب المتعلّمة والمثقّفة في البلاد على تعزيز فرص توليد قوّة ناعمة مُشعّة للبلد في الخارج، فمجال التأثير اللغوي-الثقافي الخام للجزائر هائلٌ غيرُ مُستثمَرٍ فيه بالطريقة الأنسب يحتاج لتوفّر إرادةٍ سياسيةٍ تبتعدُ عن سياسات الاقصاء وتُدرك أهميّة استخدام مصادر القوّة الكامنة.

هناك مجالٌ فكريٍ-مذهبيٍ آخر يُمكن أن يصير مجالًا للحركة والتأثير والمتمثّل في المجموعات المتعدّدة للطرق الصوفية المنتشرة بقوّة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، كالطرق الشاذلية، البوتشيشية، القادرية، التيجانية، وغيرها، كلّها طرقٌ انتشرت قبل 10 قرون على الأقل في الجزائر التي تتواجد بها أكثر من 1600 زاوية صوفية حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف[29]. يتعدّى دور الزوايا مجرّد التعليم الديني إلى ممارسة تأثيرٍ سياسيٍ ملحوظٍ على المشهد السياسي الداخلي، إذ تتسابق الأحزاب السياسية لكسب تأييدها أيّام الانتخابات، وفي أغلب الأحيان نجدها مرتبطةً بمرشّح النظام السياسي وحزبه الحاكم من دون أن تتدخّل في الشؤون السياسية للبلاد، كما ساهمت من قبل بقوةٍ في خدمة مساعي السلطة في محاربة الإرهاب والحفاظ على الوحدة الترابية والسلم بين أفراد المجتمع نظرًا لسلطتها الرمزية الفاعلة بين قبائلها ومريديها. ومثلما يستخدم بعض رجالات السلطة قوّة الزوايا لأجل أغراضٍ سياسيةٍ ضيقةٍ، فمن الأجدر أن تكون هذه المؤسّسات الدينية التقليدية جزءًا من برنامجٍ أشملَ لأجل التأثير والجذب بين مجتمعات البلدان المجاورة التي تنتشر فيها الطرق بكثرة، لاسيما في منطقة الساحل الأفريقي المضطرب سياسيًا وأمنيًا، إذ يمكن للجزائر أن تصير قِبلةً لمريدي هذه الطرق وقادتهم الروحانيّين والسياسيّين المؤثّرين في بلدانهم الأفريقية، الأمر الذي يُتيح لها (عبر قيادات زواياها) قيادة جهود دبلوماسية وساطةٍ روحيةٍ شعبية في مناطق التوتّر والنزاع التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي. إنّ قيادة الجزائر لجهودٍ دبلوماسيةٍ غير رسمية ناعمةٍ من هذا القبيل في هذه المناطق الحدودية مع جنوبها الواسع سوف يُعزّز من جهودها العسكرية في محاربة الإرهاب والحركات الانفصالية هناك، ويمنح كثيرًا من الشرعية والدعاية لمساعداتها الاقتصادية والإنسانية لدى سكّان هذه المناطق.

أخيرًا، فإنّ الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، لا سيما «الأنتليجينسيا المهاجرة»، من شأنها أن تُساهم في قوّة البلد الناعمة إذا ما تمكّنت الجزائر من تنظيم جهودها عبر أُطرٍ ومؤسّساتٍ جامعة. في فرنسا وحدها يُقيم أكثر من خمسة

27 - عادل أبو طالب، «الجامعة العربية تتوقّع وصول سكان الوطن العربي يصلون إلى 598 مليونا في 2050»، **الأهرام العربي**، بتاريخ: 2014/3/12. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/WPpyJd

28 - Thibauld Mathieu, "Quelle place dans le monde pour la langue française en 2050?" *Euroup1*, 20 Mars 2018. accessed: November 2018, https://goo.gl/rN3haZ

29 - أحمد عزيز، «الطرق الصوفية بالجزائر، نفوذ بلا سياسية وإتهامات بتحريف مهاماتها»، **القدس العربي**، 2017/1/2. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/C6cpHi

ملايين جزائري، وهو العدد الأكبر بين جميع الجاليات، كما أنّ الرقم مُرشّحٌ للارتفاع ليصل إلى تسعة ملايين بحلول سنة 2030[30]. في حين تُعتبر كندا والولايات المتحدّة ثاني وجهةً للهجرة الجزائرية، فبريطانيا وإسبانيا ثمّ إيطاليا بمجموع أكثر من 2 مليون جزائريٍ مهاجرٍ مجتمعةً[31]. لكن، بالرغم من العدد الكبير وخاصةً بفرنسا، إلّا أنّ فاعلية الجالية لا تعكس حجمها الكبير إطلاقًا خاصّةً من حيث التأثير على السياسة الداخلية الفرنسية بما يخدم المصالح العليا للبلد الأمّ (لوبياتٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ مثلا)، وذلك راجعٌ أساسا إلى سوء التنظيم. بغضّ النظر عن الأسباب، فإنّ الجزائر لا تزال غير قادرةٍ على تحويل الطاقات النخبوية المهاجرة إلى مصادرَ جاهزةٍ لقوتّها الناعمة المُشّعة في الخارج، عبر آلياتٍ تنظيميةٍ جامعةٍ كتمويل مراكز أبحاثٍ تخصّصيةٍ تجمع الطاقات الجزائرية الفردية المُبعثرة لهذه النخبة المهاجرة وتضمن بالتالي استفادة الجزائر من عِلمها وخبرتها المُكتسبة هناك، وتضمن ولاءها وعدم استغلال دولٍ أجنبيةٍ لها ضدّ المصالح العليا للبلاد. مراكزُ أبحاثٍ متخصّصةٍ تعمل السلطات الجزائرية على تسهيل إنشائها وتمويلها في عواصمَ عالميةٍ أو إقليميةٍ مفتاحية لتنتشر بشكلٍ متسلسلٍ كانتشار مطاعم الماكدونالدز التي تُساهم في نشر الثقافة والقيم الأمريكية خارجيًا، ولتتموقع بالمناطق التي تدور حولها مصالح البلاد، أو عبر آلية إنشاء وتمويل مؤسّساتٍ ثقافيةٍ تُروّج للثقافة الجزائرية ورموزها الفكرية، العلمية، الأدبية والفنية في الخارج كما تفعل جميع الدول المستوعبة لهذا التحدّي على غرار فرنسا ذاتها التي تعمل على المحافظة على نفوذها الثقافي ومن ثمّة السياسي في الخارج عبر مراكز الثقافة الفرنسية (CCF)، إذ تُنفق فرنسا، كما يذكر ناي: «ما يقارب المليار دولار سنويًا لنشر الحضارة واللغة الفرنسية حول العالم»، كما يُضيف قائلًا إنّه: «وبالرغم من أنّ باريس ربّما لم تعد هي العاصمة الفكرية والثقافية والفلسفية في العالم، فإنّ قوّة فرنسا الناعمة قد تمّ الحفاظ عليها بشكلٍ واضح»[32]. تُباشر الصين ذات الأسلوب من خلال معاهد كونفوشيوس المنتشرة عبر العالم، إذ يوجد حوالي 516 معهد كونفوشيوس و1076 صفّ/مدرسةٍ منتشرةٍ في 142 دولةٍ ومنطقة، بفضل هذه المعاهد التي أُنشئت منذ أكثر من 13 سنة تقريبًا، تمّ تدريب حوالي 7 ملايين طالب، كما يوجد حاليا حوالي 2,1 مليون طالب عبر أنحاء العالم[33]. أمّا تركيا فتجعل من «مراكز يونس إيمره» بوّابتها الثقافية إلى العالم، إذ تمتلك تركيا حوالي 56 مركزًا عبر العالم يُعرّف بالثقافة والفنون التركية، كما يُوفّر منحًا لتعلّم لغتها وزيارتها[34]، بل إنّ لها أيضًا مركزًا بالجزائر ذاتها يستقطب طلبتها وعقولها نحو تركيا، وهذا جوهر القوّة الناعمة.

شأن هذه الآليات أن تكون جسرًا واصلًا للبلد بعقوله المهاجرة في الخارج، يضمن استفادة الجزائر من علمها وخبرتها المكتسبة في الخارج، كما أنّها وسيلةٌ تُمكّنُ البلد من الإشعاع دوليًا بثقافته ورموزه العلمية والفنيّة، وتشتغل إلى جنب آليات أخرى، مثل: الإعلام، والتبادلات الطلابية والثقافية، والسياحة التاريخية، والروحية والثقافية بشكلٍ أوسع. بالنسبة للإعلام مثلًا، فلا تمتلك الجزائر إلى الآن قناةً تُشابه قناة الجزيرة القطرية أو تي آر تي التركية، أو روسيا اليوم. لقد أدركت هذه الدول ومثيلاتها بأنّ الإعلام هو البوّابة الأولى التي تُقدّم بها الدول نفسها للعالم، تعرض عبرها (حقيقتها الخاصّة)، بل وتُشكّل عبرها مفاهيم الصداقة والعداوة في بيئتها الإقليمية والدولية[35].

30 - أحمد أمير مصيطفى، «الجالية الجزائرية بالخارج ستقفز إلى 9 ملايين في 2030»، **الجزائر اليوم**، 2017/4/22. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/VqTE2V

31 - Ismain, "7 millions d'algériens vivent à l'étranger!," Réflexion, 27/8/2016, accessed November 2018, https://goo.gl/sQAxj3

32 - ناي، ص117.

33 -Xinhua,"Over 500 Confucius Institutes founded in 142 countries, and regions," *China Daily*, October 7, 2017. Accessed: November 2018 in https://goo.gl/WbSug1.

34 -Yunus Emre Enstitüsü, "The official page, Yunus Emre Enstitüsü," accessed: November 2018, https://goo.gl/7triwA

35 -ناي، ص90-91.

أمّا بخصوص مسألة التبادلات الثقافية والطلابيّة، فلا يزال المسؤولون يُفكّرون بذهنيّة قديمة غير قادرين على إدراك –أو لا يهمّهم إدراك – القوّة الناعمة المؤثّرة التي يحملها طلاّب الجزائر معهم إلى الخارج أو الطلاّب الذين يُمكن تسهيل عملية استقبالهم وتدريسهم بالجزائر[36]، إذ لا تكترث السلطة السياسية في هذا الصدد إلّا باستقدام طلّاب الصحراء الغربية بسبب أزمة الصحراء الغربية أو الطلاّب الفلسطينيّين، في الوقت الذي يُمكِن للجزائر أن توسّع دوائر الاستقبال والمنح لتشمل جميع الدول التي تدور حولها مصالح البلاد.

أخيرًا، فإنّ تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة والخدمات يُعدُّ وسيلة جذبٍ وتأثيرٍ مهمّةٍ تتكاملُ مع الوسائل السابقة، فالمخزون التاريخي-الثقافي-الديني-الفكري يُمكن تجسيده أيضًا عبر مشاريع السياحة التاريخية أو الدينية أو الرياضية (رالي الصحراء) أو الثقافية بمفهومها الواسع، فحيازة البلد على بنيةٍ تحتيةٍ قويّةٍ ومعاييرٍ سياحيةٍ وخدماتيةٍ لائقةٍ من شأنه أن يُقدّم مصداقيةً عاليةً لدى الدوائر المستهدفة. على سبيل المثال تحوز الجزائر على معالمَ تاريخيةٍ وأثريةٍ ضاربةٍ في عمق التاريخ، كما أنّها تحمل طابعًا عالميًا أيضًا، منها ما يحكي قصّة أوّل إنسانٍ سكن بصحراء الجزائر، ومنها ما يروي قصة البربر النوميديّين أو القرطاجيّين قبل الميلاد أو الرومان والعرب وغيرهم، على غرار موقع تيمقاد الروماني الأثري بمدينة باتنة، موقع الطاسيلي ناجر بمدينة إيليزي الصحراوية أين توجد آثارٌ للإنسان البدائي الأوّل وغيرها، وأيضًا الهندسة المتميّزة لوادي ميزاب بمدينة غرداية المُصنّف من قِبل اليونيسكو، إضافةً إلى ما بقي من الحقبتيْن العثمانية والفرنسية القريبة في التاريخ، كقصر أحمد باي العثماني بقسنطينة أو مسجد كيتشاوة العثماني بالعاصمة، جسور قسنطينة المُعلّقة وغيرها من المعالم المتنوعة. يجدر الحديث هنا عن الاكتشاف الجديد الذي أعلن عنه علماء آثارٍ جزائريّون بالتعاون مع علماء إسبان وفرنسيّين وأستراليّين نهاية شهر نوفمبر 2018، وكشفت عنه مجلّة «علوم» الأمريكية، والذي سيغيّر – حسبهم – كثيرًا من النظريات والطروحات العلمية عن مهد البشرية الأولى، إذ اكتشف هؤلاء عظامًا وآلات تقطيعٍ حادّةً للحوم الحيوانات (أو ما سُمي بالقصابة الأولى في التاريخ البشري) بمنطقة عين بوشريط بمدينة سطيف شمال شرق الجزائر تعود إلى حوالي 2,4 مليون سنة ماضية، وهي علاماتٌ تُثبت وجود أقدم حياةٍ بشريةٍ على وجه الأرض بشمال أفريقيا (شرق الجزائر تحديدًا) وليس شرق أفريقيا أو جنوبها كما ساد الاعتقاد، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الجزائر مهد البشرية الأولى كما يُرجّح هؤلاء[37]، وقد لاقى الاكتشاف اهتمام هيئاتٍ علميةٍ كبرى عالمية. ما يهمّنا هنا هو الضرورة المُلحّة لتوظيف الاكتشاف ضمن برنامجٍ متكاملٍ لتفعيل القوّة الناعمة الكامنة، لاسيما مع ما تتميّز به البلد من تنوّعٍ جغرافيٍ طبيعيٍ، إذ يوجد البحر الممتّد والصحراء الشاسعة والغابات والجبال والمدن مختلفةُ الثقافاتِ والطباع.

ثالثًا: التنّوع الثقافي الواسع: المصادر الثقافية والشعبية

يركّز هذا المبحث الاهتمام على «المصادر غير الحكومية للقوة الناعمة»[38] الكامنة التي يزخر بها البلد ولا يستثمر فيها صنّاع قراره بالشكل الأنسب. تُعتبر الجزائر أكبرَ دولةٍ عربيةٍ وأفريقيةٍ من حيث المساحة، وهي تحتّلُ المرتبة العاشرة عالميًا في هذا الصدد، فمساحتها تفوق مساحة كلٍّ من بريطانيا، ألمانيا وفرنسا مجتمعةً. إضافةً إلى تموضعها الجغرافي الذي جعلها في تماسٍ مع حضاراتٍ عديدةٍ، وبلدًا متعدّد الثقافات والأفكار والهويّات والطباع والتقاليد، فهي أشبه بقارةٍ من الثقافات، وهذا بالضبط ما يجعل مصادر قوتّها الناعمة عديدةً ومتنوعة. إنّ قسمًا هائلًا من القوّة الكامنة متواجدٌ

36 - المرجع نفسه، ص78-79.

37 - Jane Dalton, "Ancient tools discovery in Algeria forces scientists to rethink human evolution," *The Independent*, November 30, 2018. Accessed November 2018, https://goo.gl/UyCNBB

38 - ناي، ص131، 135، 136، 37-41.

في تنوعها الثقافي، فهي مختزَنةٌ مثلًا في صوت الشاب خالد الذي حوّل «غناء الراي» من غناءٍ شبابيٍ محلّيٍ إلى غناءٍ عالميٍ ذي صيت، حتّى أنّ كثيرًا من الناس حول العالم سمعوا عن الجزائر بفضل أغنية «عايشة» للشاب خالد، فالفنّ يظلّ قوةً مُعطلّةً غير مُستفادٍ منها بالشكل الأنسب، فلا تزال السلطة الجزائرية غير مُدركةٍ أو غير مهتمّةٍ برموز البلد الفنيّة – فضلًا عن الفكرية والعلمية – في الوقت التي تتصارع فيه الأمم حول الظفر بالرموز. لقد انتقدَ كثيرٌ من الجزائريّين «مَلِك الراي» حينما قَبِل بالجنسية المغربية الممنوحة له من قِبل الملك المغربي محمد السادس، في وقتٍ لم يكن هناك إدراكٌ كافٍ بأنّ للمسألة بُعدًا آخر يتعلّق بذلك الصراع الذي يخوضه المتنافسون لأجل الظفر بالرموز الفنيّة والثقافية، كان المغرب مُدركًا لها بشكلٍ جيّدٍ، في وقتٍ يستمرُ فيه «جِدال النُخب العقيم» مسيطرًا على المشهد الفنّي والثقافي بالجزائر. في هذا السياق يُذكرُ بأنّ المسرحي الشهير ويليام شكسبير كان بعد مماته محلّ «صراعٍ مشابهٍ حول الرموز» بين اسكتلاندا وانجلترا، إذ نجحت الأخيرة في الظفر به بعدما قدّمت أموالًا طائلةً لإسكتلاندا مقابل تخلّيها عن الادّعاء بأنّه أحد مواليدها. لقد تكرّر خطأ الجزائر هذا مرّةً أخرى حينما أهملت –ولا تزال – تقاليدها العريقة في المأكل والملبس، وكلاَ الأمريْن من شأنه أن يُولّد قوّةً ناعمةً هائلةً للبلاد، في حين ينجح المغرب إلى حدٍّ بعيدٍ في الترويج لثقافة المأكل والملبس على حساب الجزائر، فكثير من العرب المشارقة يظنّون، على سبيل المثال، بأنّ طبق الكُسكسي التقليدي طبقٌ مغربيٌ حصرا وليس جزائريا أو مغاربيًا، وبأنّ لباس القفطانَ مغربيٌ وليس جزائريا، وذلك بفضل تفوّق الدعاية الإعلامية المغربية على نظيرتها الجزائرية التي تُدرك أهميّة النصر في «صراع الرموز»، في حين تبقى الرموز الثقافية بالجزائر مجهولةً حتّى بين أهلها، فضلًا عن إدراج ثقافاتٍ تقليديةٍ كهذه في تصنيفاتٍ لمنظماتٍ أُمميةٍ كاليونيسكو، أو ترويجها عبر مشاريع سلسلةِ مطاعمٍ أو ماركاتِ ألبسةٍ تكتسحُ السوق العالمية، مثلما تفعل دولٌ عديدة جاعلةً منها علامةً تجاريةً للبلد في الخارج.

لذا، لن يكون من المبالغة المحاججة بأنّ قسمًا كبيرًا من القوّة الناعمة الكامنة –والمعطلّة – للبلاد موجودٌ في أطعمتها التقليدية «كالشخشوخة والكسكسي والزفيطي» وشَايِها الصحراوي، فضلًا عن الحلويّات التقليدية العديدة، وفي ألبستها النسوية التقليدية المتباينة بين شرق البلاد وغربها بشكلٍ مثيرٍ للإعجاب، كالقاطيفة القسنطينية، الجبّة القبائلية، الشَدّة التلمسانية، الملحفة الشاوية والصحراوية، بالإضافة إلى فنونها الغنائية الشعبية كالمالوف القسنطيني، الأندلوسي التلمساني، الشعبي العاصمي، فضلًا عن «فنّ الراي» الذي انطلق من أزقّة مدينتيْ سيدي بلعباس ووهران ليصل إلى العالمية.

إضافةً إلى ذلك، فقد صنعت الرواية للبلد اسمًا في الأدب العربي، وجعلت شوارعها ومُدنها معروفةً لدى الآخرين وتاريخها النضالي يصل إلى أجيالٍ متعاقبةٍ من الشباب، فمثل هذه الروايات تُعدُّ خزّانًا كامنًا لقوّة البلد الناعمة المؤثّرة في الخارج، على غرار روايات أحلام مستغانمي مثلًا التي جعلت من قسنطينة مدينةً يَهوى كلّ قارئٍ لرواياتها هواءَ جسورها المُعلّقة، بل وساهمت بطريقةٍ ما في زيادة نسبة عدد السيّاح العرب إلى هذه المدينة، وقد أسهم روائيّون جزائريّون قبلها في حشد الدعم العالمي للثورة الجزائرية وفضح الكولونيالية الفرنسية على غرار روايات مالك حدّاد، كاتب ياسين، مولود فرعون وغيرهم، فلفن الرواية قدرةٌ على الحشد، والتأثير والجذب لا يمتلكها فنُّ السياسة وأهله.

أخيرًا، تُعتبر كرة القدم أيضًا من أكثر مصادر قوّة البلد الناعمة والتي يتّم استغلالها في كثيرٍ من الأحيان لأجل أغراضٍ سياسيةٍ ضيّقة تستهدف تخدير الجماهير وصرفها عن شؤون الحكم والمُساءلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب، بدلًا من استثمارها كقوة جذبٍ وتأثيرٍ ناعمةٍ كبيرة. لقد عرفت الجزائر نجومًا كرويةً احترافيةً عالميةَ المستوى، مثل: لخضر بلومي، ورابح ماجير ورياض محرز، بل وحتّى زين الدّين زيدان، الجزائري الأصل، رغم جنسيته الفرنسية فإنّه أسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في توليد قوّةٍ ناعمةٍ للبلد في الخارج، وقد تمكّنت كرة القدم الجزائرية من تحصيل شعبيةٍ عربيةٍ وأفريقية كبيرةٍ لاسيما خلال العقد الأخير منذ تأهّل الجزائر لكأس العالم سنة 2009 بعد غيابٍ طويلٍ دام حوالي

عقديْن ونصف، بل صار لاعبو منتخبها الوطني من أكثر النجوم الرياضية شعبيةً، مُساهمين في إعادة بعث سمعة الجزائر الحسنة في العالم العربي خصوصًا بعدما تضرّرت بسبب الإرهاب ومشكلات السياسة. سنة 2016، شاهدت جماهير الكرة العربية مباراةً جرت بين الجزائر وفلسطين بإحدى أكبر ملاعب الجزائر، انبهرت الجماهير بهتافات أكثر من 100 ألف مناصر جزائري بالملعب تتعالى حينما سجلّ الفريق الفلسطيني هدفًا في مرمى الفريق الجزائري في سابقةٍ لا يعرف تاريخ كرة القدم أمثلةً لها، فالجماهير الجزائرية التي تهتف فرحًا لهدفٍ فلسطينيٍ ضدّ مرماها من شأنها أن تُولّد قوّةً ناعمةً للبلد أكبر ممّا تُولّده الخطابات الحماسية للأحزاب الإسلامية والوطنية مجتمعةً لأجل إظهار مواقف البلد الداعمة للقضية الفلسطينية.

لقد حاول المبحث الثالث تسليط الضوء على مصادر القوة الناعمة الكامنة للبلد والمُعطلّة بشكلٍ كبير، ثمّ توضيح حجم الجذب والتأثير الذي يُمكن أن تُحدثه في سياسة البلد الخارجية باعتبارها آليةً مختلفة تُوسّع آفاق، حدود ومجالات القوّة والنفوذ الجزائري في الخارج، بعيدًا عن الأساليب التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية ذات الأثر المحدود ما دامت نتائجها لا تظهر لعامّة الناس بشكلٍ جليّ ويبقى العِلم بها وبأثرها محصورا بين السياسيّين وأهل الاختصاص. خلاصةُ القول، تحتاج الجزائر اليوم لأن تلتفت إلى الوجه الثاني – المُعطَّل – للقوّة، إلى القوّة الناعمة الكامنة متعدّدة المصادر لبلدٍ-قارّة، مُعطَّل القدرات والتأثير.

رابعًا: شروطُ تفعيلِ القوّة الناعمة الكامنة في السياسة الخارجية الجزائرية

إن مجرّد وجود مصادر لقوّةٍ ناعمةٍ كامنةٍ تحوزها البلاد، لا يعني أنّ للبلد قوّةً ناعمةً فاعلةً بشكلٍ تلقائي، فتفعيلُ هذه المصادر يحتاجُ إلى جملةٍ من الشروط الضرورية التي تجعل من الوجه الثاني للقوة وجهًا فاعلًا حقيقيًا ذا أثرٍ محسوس في سياسة البلد الخارجية وبالتالي فإنّ غياب هذه الشروط يُؤدّي لا محالة إلى الإخلال بفاعلية القوّة أو انتفاء أثرها من الأساس.

يعمل المبحث الأخير على تقديم جملةٍ من الشروط الضرورية التي لا يُمكن من دونها إحداث تغيير نوعي في سياسة الجزائر الخارجية باتجاه تفعيل مصادر قوتّه الناعمة.

1. تقديم تجربةٍ ناجحةٍ في «الانتقال السياسي/الديمقراطي»

سيكون «مشروع القوّة الناعمة الجزائرية» مستحيلًا من دون أن تُقدّم الجزائر نموذجًا جذّابًا وناجحًا في الانتقال السياسي/الديمقراطي، يبدو بأنّ الفرصة مواتيةٌ اليوم ما دام البلد يعيشُ مرحلةً انتقاليةً. إنّ أُولى الخطوات الثابتة في المشاريع النهضوية الناجحة إنّما تبتدأ بتكريس قيمِ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإيمان برأس المال الإنساني داخل المجتمع وبين مؤسّسات الدولة، فالنظم السياسية المُعادية لروح الديمقراطية والفاقدة لشرعية وجودها لدى شعبها لن تكون قادرةً على إقناع الشعوب الأخرى بأنّها نموذجٌ ناجحٌ يستدعي التقليد أو الانجذاب، ذلك أنّ مضمون القوة الناعمة يرتكز أساسًا على القيم الإنسانية الجذّابة التي تتجسّدُ داخل الدولة بفضل جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية، فتكسب رضى الجماهير والنخب، وتُحفّز لديهم رغبة المساهمة في إنجاحها، حتّى أنّ لها قدرةً عجيبةً على تحويل ثقافاتٍ محليّةٍ جدًّا إلى موضاتٍ عالميةٍ يرغب الجميع في تعاطيها كما يحدث اليوم مع تعاطي الجماهير الأجنبية للمسلسلات التركية ولغة أهل الأناضول.

لا يرتبط هذا الشرط كما قد يُفهم بالنظام السياسي وحسب، ما دام العجز الديمقراطي الذي تعرفه الجزائر عجزًا

مُركّب الأسباب والأبعاد[39]، فثقافة الديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية الحديثة ثقافةٌ محدودةٌ لدى الشعب، كما أنّها ثقافةٌ مُزيّفةٌ، لدى طائفةٍ كبيرةٍ من نشطاء الساحة السياسية الجزائرية المعارضين والموالين على حدٍّ سواء، فهي ثقافةٌ ساهم النظام السياسي في تكريسها عبر عقودٍ داخل الساحة السياسية بل وفي خلق روّادها من الأساس، وهذا في حدّ ذاته عاملٌ مُعرقلٌ لعملية الانتقال السياسي/الديمقراطي المنشود.

إنّ الدول التي قدّمت تجربةً ناجحةً في عملية انتقالها نحو الديمقراطية كتركيا أو كانت سببًا أصيلًا في «إلهام العالم روح الديمقراطية» بعد أن أرست نظمًا ديمقراطيةً حُرّةً في الداخل كالولايات المتحدة منحت لنفسها شرعيةَ القول عند مُخاطبة هذا العالم، بل إنّها نالت شرعية الفعل حتّى عند غزوه بقوّةِ البارود.

باختصار، إذا أرادت الجزائر أن تمضي قُدُمًا في تجسيد «مشروع القوّة الناعمة»، فما عليها سوى قطع الارتباط بماضيها السياسي السلبي الذي ينخره كثيرٌ من الفساد، وبكلّ الوجوه التي ساهمت في تكريسه على مستوى مؤسّسات الدولة أو الإعلام أو الأحزاب أو الجامعات ومنابر التعليم والدّين، فرُوحُ الديمقراطية عنصرٌ حيويٌّ لهذا المشروع. يقول ناي بأنّ: «القوة الناعمة عنصرٌ ثابتٌ في السياسة الديمقراطية، فالقدرة على ترسيخ التفاضل (الاختيار بين خياراتٍ مطروحةٍ عِدّة) تميلُ إلى الارتباط بالموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذّابة، والثقافة، والمؤسّسات والقيم السياسية، والسياسات التي يراها الآخرون مشروعةً أو ذاتُ سلطةٍ معنويةٍ أخلاقيةٍ، فإذا كان القائد يمثّل قيمًا يريدُ الآخرون اتّباعها، فستكون القيادة أقلّ كلفةً»[40].

2. مُعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

«إنّ موارد القوّة نفسها يمكنها أحيانًا أن تُؤثّرَ على السلوك بأكمله، من الإرغام إلى الجاذبية، فالبلد الذي يعاني انحطاطًا اقتصاديًا وعسكريًا يُحتملُ أن لا يفقد موارد قوتّه الصلبة وحسب، بل يفقد أيضًا بعض قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي، وبعض جاذبيته»[41]. يُوضّح ناي هنا كيف يُمكن للوضع الاقتصادي السيّئ للبلد – أو الاجتماعي تبعًا لذلك – أن يُؤثّر سلبًا على قوتّه الناعمة ومدى فاعليتها، فالبلدان التي تفتقر إلى الاستقرار الاقتصادي أو تعاني أزماتٍ اجتماعيةً لن تكون قادرةً على إلهام الآخرين عبر نموذجها محدود النجاح، إن لم يكن فاشلًا من الأساس. لذا، فإنّ البلد الذي يعتمد على نفطه المستخرج بنسبةٍ تفوق 90% ليحافظ على استقرار اقتصاده لن يكون قادرًا على إلهام الآخرين وجذبهم في الوقت الذي تُعاني قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لديه من أزماتٍ حادّةٍ، وهذا ما ينطبقُ أيضًا على البلد الذي يعرف ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة، والتي بلغت 29% حسب أرقامٍ غير حكوميةٍ[42]، أو ارتفاعًا في عدد مهاجريه غير الشرعيين عبر البحر باتجاه أوروبا الذي وصل إلى أكثر من 17500 «حرّاقًا»* سنويًا يُجازفون عبر البحر «بقوارب الموت» باتجاه الضّفة الأخرى من المتوسّط، نظرًا لارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 35% بين الشباب حسب نسبٍ وأرقام أوردتها المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان[43]. أمّا متوسّط الدخل الفردي للمواطن الجزائري فيُقدّر بحوالي 4200 دولار سنويًا، حسب تقرير صندوق

39 - Djallel Khechib, *The crisis of democracy in Algeria; Why was the "Arab Spring" stumbled there ?*(Istanbul: International IHH Humanitarian and Social Research Center, 2018), pp. 41-45.

40 - ناي، ص25-26.

41 - المرجع نفسه، ص29.

42 - حمزة كحّال، «البطالة في الجزائر تتجاوز حاجز 12% بنهاية شهر أبريل.. وتشكيك بصحتها»، العربي الجديد، 2017/8/13. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 في https://goo.gl/iXSbvN

*- تُستخدم كلمة «حرّاق» في اللهجة المحليّة لتُعبّر عن المواطن الذي يهاجر من بلده نحو أوروبا بطريقة غير شرعية، خاصّة عبر زوارق المهرّبين في البحر، ولها مدلول أقوى بكثير من «الهجرة غير الشرعية»، فهي تعكس معاني الألم، فالشخص الذي يغامر «بحرق» حياته في البحر والمجهول من الغُربة، حرق مواطنته لأنّ وطنه لم يُوفّر له العيش الكريم.

43 - ليلى. ك، (أرقام مُرعبة حول «الحرّاقة» الجزائريين في أوروبا)، **البلاد الوطني**، 2018/1/27. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 في https://goo.gl/xAqbXM

النقد الدولي لسنة 2019[44]، في وقتٍ يعيش فيه هذا المواطن في بلدٍ نفطيٍ ثريّ يُوّفر ناتجًا محلّيًّا خامًا قدره 171،16 مليار دولارٍ لحوالي 43 مليون جزائري حسب إحصاءاتِ البنك الدولي لسنة 2019[45]، في حين يُقدّر متوسّط دخل الفرد في تركيا سنة 2019 بـ 9126 دولار سنويًا[46] في بلدٍ غير نفطيٍ قُدّر ناتجه المحلي الإجمالي في ذات السنة بـ 761,428 مليار دولار[47] بفضل جهود الحكومة التركية في تطوير قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات خصوصًا.

لذا، فإنّ البلد الذي يشهد أرقامًا ونسبًا فضيعةً كهذه مقارنةً مع دولٍ أخرى بدأت مسيرة التنمية قبل أقلّ من عقدين فقط، لن يكون قادرًا على إقناع العالم بأنّه بلدٌ ثريّ الثقافاتِ أو الأفكار أو عظيمُ التاريخ ما دامت فئةٌ واسعةٌ من شبابه المتعلّم – وغير المتعلّم – ترفضُ العيش فيه، فإذا لم يكن للنظام السياسي خطّةُ عملٍ واضحةٌ في السنوات القادمة لمعالجة المشكلات العميقة للمجتمع الجزائري والاقتصاد، لن تصير الجزائر بلدًا جاذبًا ومؤثّرًا، بل بلدًا مُنفّرًا حتّى لأبنائه.

3. إنشاء بنيةٍ تحتيةٍ متينةٍ في قطاعيْ السياحة والخدمات

الحرص على تطوير قطاع السياحة وما يرتبط به من خدماتٍ ليس مسألةً ترَفِيّهةً بالنسبة إلى اقتصاد الدول أو نهضتها، خاصةً بالنسبة إلى بلدٍ يتمتّعُ بكلّ مقومّات السياحة بشتّى أنواعها والتي من شأنها أن تدرّ لميزانيته مليارات عديدةٍ من الدولارات سنويًا، فتُقلّل من اعتماد البلد المطلق على قطاع المحروقات. إنّ إحدى سمات المجتمعات المابعد صناعية هي قوّة قطاع الخدمات فيها، وقدرته على ضخّ نسبةٍ أكبر من الأموال إلى ميزانية الدولة بشكلٍ منتظمٍ مقارنةً ببقيّة القطاعات.

بلغت الميزانية المرصودة لقطاع السياحة لسنة 2018 حوالي 3 مليار و157 مليون دينار[48] (أي أكثر من 25 مليون دولار)، وهي ميزانيةٌ لا تتناسب مع حجم الجزائر ومؤهلاّتها السياحيّة إطلاقًا. بلغ عدد السياح الذي قدِموا للجزائر سنة 2017 حوالي 2,5 مليون سائح، إذ ساهم القطاع بما نسبته 1,5% من الدخل الوطني في تلك السنة؛ أي بحوالي 330 مليون دولار فقط[49]، بإجراء مقارنةٍ بسيطةٍ بين تركيا التي طوّرت قطاع الخدمات والسياحة واستفادت من دخله بشكلٍ عالٍ منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 (وهي تقريبًا نفس السنة التي وصل فيها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحكم؛ أي منذ سنة 1999 من دون أن تشهد البلاد نهضةً سياحيةً ولا اقتصاديةً)، فقد احتلّت تركيا المرتبة السادسة عالميًا من حيث عدد السياح الذين استقبلتهم سنة 2019 والبالغ عددهم 52,5 مليون سائح، حسب منظمة السياحة العالمية[50]؛ أيْ أكثر من سكّان الجزائر ذاتها، ونصف سكان تركيا، أمّا عائدات سياحتها فقُدرّت سنة 2019 ب 34 مليار و520 مليون دولار[51]. أمّا تونس البلد الجار، فقد زارها إلى غاية نهاية شهر سبتمبر 2019 حوالي 9,4 مليون سائح،

---

44 - إنفوجراف، «معدل دخل الفرد السنوي في الدول العربية 2019»، **الخليج أون لاين**، 2019/10/31. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021، https://cutt.us/Hwksn

45 - الجزائر «منحنى بياني لإجمالي الناتج المحلي»، **الموقع الرسمي للبنك الدولي**. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021، https://cutt.us/xqFTs

46 - GDP per capita (current US$) – Turkey, *The World Bank*. accessed August 2021 at https://cutt.us/3mX59

47 - GDP (current US$) – Turkey, *The World Bank*. accessed August, 2021 at https://cutt.us/DtA4J

48 - م. إيوانوغان، «مشروع قانون المالية لـ: 2018: هذه الأغلفة المالية المُخصّصة لكلّ وزارة»، موقع سبق ذكره.

49 - «وزير السياحة والصناعة التقليدية حسن مرموري ضيف منتدى الحوار: 2,5 مليون سائح زاروا الجزائر في 2017»، **الحوار الجزائرية**، 2018/3/3. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/yMJqLJ.

لم تختلف أرقام سنتي 2017 و2018 كثيرا عن أرقام 2019، لمزيدٍ من التفاصيل حول واقع السياحة في الجزائر، شكري بن زعرور ورمضاني إسماعيل، «السياحة في الجزائر: الإنجازات والعراقيل وتحديات أجندة الإصلاح»، *MPRA*، رقم الورقة: 98342، تاريخ النشر: 2020/1/22. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021 https://cutt.us/LZWnc.

50 - خديجة أوزدمير توسون، «تركيا السادسة عالميا باستقبال السيّاح في 2019»، **وكالة أنباء الأناضول**، 2020/1/11. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021 في https://cutt.us/QzYFn

51 - «15 مليار دولار عائدات تركيا المتوقعة من السياحة في 2020»، **وكالة أنباء الأناضول**، 2020/8/23. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021 في https://cutt.us/vcjOv

وبلغت عائدات السياحة بها نحو 2 مليار دولار[52]؛ أيْ أكثر من ثلاث أضعاف ما تدرّه السياحة على الخزينة الجزائرية، بالرغم من الفارق الضخم بين الإمكانيات الأوليّة بين البلدين لصالح الجزائر طبعًا. أمّا المغرب الأقصى، فقد استقبل سنة 2019 حوالي 13 مليون سائحًا بعائداتٍ سياحيةٍ تصل إلى 8 مليار دولار[53]. فالجزائر هنا أكبر دولةٍ من حيث المساحة، والموارد الطبيعية، والمزايا الجغرافية من كلا الجارتين – فضلًا عن تركيا – مع ذلك تُعرف أقلّ عددًا من السياح يذّرون أموالًا للدخل القومي أقلّ ممّا يفعله قطاع السياحة لدى جيرانها بكثير. يتمثّل الهدف من هذه المقارنات في تقديم أمثلةٍ عن الكيفية التي تستغل عبرها دولٌ أخرى جغرافيتها المتنوعة في جلب العملة الصعبة رغم افتقارها لمؤهّلاتٍ نفطيةٍ وغازيةٍ ضخمة كتلك التي تزخر بها الجزائر، وكيفية مساهمة قطاع السياحة في ترويج صورة حسنة للبلد و«لحقيقته الخاصّة» في الخارج.

4. تطوير مشروعٍ إعلامي وسينمائي احترافي

إنّ نجاح مشروعٍ كهذا يرتبطُ أساسًا بضرورة وجود إرادةٍ سياسيةٍ لنظامٍ سياسيٍ يستّمدُ شرعيته من الشعب، وبنظامٍ سياسيٍ يحرصُ على أن يكون إعلام البلاد إعلامًا في خدمة المصالح العليا للبلاد لا المصالح العليا لشخصيات النظام، وهذا ما سيجعل الجهات المسؤولة عن تطوير حقل الإعلام تبني فِرقها على أسسِ الكفاءة، لا معايير الولاءات الضيّقة التي تُفقدها مصداقية رسالتها من الأساس. تغيب عن الجزائر أيضًا فكرة المدارس الاحترافية لتكوين المُمثّلين أو كتّاب السيناريوهات وصقل المواهب المتوفّرة بكثرةٍ في هذا المجال، الأمر الذي فتح الطريق أمام الهوّاة والعصاميّين الذين تعوزهم الخبرة فضلًا عن الإمكانيات المادية، بالإضافة إلى طغيان المسلسلات الموسمية التي لا تظهر سوى في شهر رمضان المبارك[54]، وهي لا تتعدّى في الغالب حدود الجزائر. علاوة على ذلك، لم تُبادر الجزائر إلى إنشاء مدينةٍ سينمائيةٍ تُنجِزُ بها أعمالًا جزائريةً وتعمل على استقطاب مخرجي السينما العالمية للتصوير بها على غرار ما تمتلكه المغرب مثلًا التي أنشأت مدينة ورزازات السينمائية، تدرّ عليها سنويًا حوالي 100 مليون دولار[55]، فضلًا عمّا يُحدثه أثرُ الصورة لصالح المغرب في الخارج، بل إنّ عدد دور السينما قليلٌ جدًّا في الجزائر؛ فهي لا تتعدّى 400 قاعة سينما، 95% منها مغلقةٌ، حسب تصريحٍ لوزير الثقافة الجزائري صيف 2015[56]. لذا، ومع استمرار الوضع الراهن، يبدو من المستحيل أن تتقدّم الجزائر خطوةً واحدةً نحو تفعيل قوتّها الناعمة الكامنة في تاريخها العريق وثقافتها الثريّة، ما دامت الإرادة السياسة مُعطلّةً تُعطّل معها كلّ مشروعٍ نهضويٍ للبلاد.

5. تطبيق القيم بإخلاصٍ في الخارج

«إنّ القيم التي تدافع عنها حكومةٌ ما فتنتصرُ لها بسُلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلا) وفي المؤسّسات الدولية (بالعمل مع الآخرين) وفي السياسة الخارجية (بتشجيع السلام وحقوق الإنسان) تؤثر تأثيرًا قويًّا على تفضيلاتِ الآخرين، فالحكومات يمكنُ أن تجذب الآخرين أو تُنفرّهم بتأثير المِثال الذي تضربه لهم كقدوة». يحرص ناي على أهميّة حفاظ الدولة على التناغم بين خطاباها السائد والنموذج الذي تُحاول الترويج له من جهةٍ وبين سلوكاتها الخارجية تجاه الآخرين

52 - «ارتفاع عدد السياح إلى نحو 9,5 ملايين في 2019»، **وكالة أنباء الأناضول**، تونس، 2020/1/9. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021 في https://cutt.us/bXflb

53 - «مؤشّرات تهمّ القطاع السياحي»، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي بالمملكة المغربية. تاريخ الزيارة: أغسطس 2021 في https://cutt.us/9vkzO

54 - فرحات جلاب،«أزمة السيناريو في السينما والدراما الجزائرية»، **الجزيرة نت**، 2014/11/16. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 في https://goo.gl/hoHDSy

55 - أحمد مدياني، «ورزازات المغربية موطن السينما العالمية»، **العربي الجديد**، 2015/9/20. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 في https://goo.gl/67kCu5

56 - «قاعات السينما في الجزائر، من 400 إلى صفر؟»، **النصر الوطنية**، 2015/6/1. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 في https://goo.gl/Z6FwH8

من جهةٍ أخرى، فالدولة التي تكتسب جاذبيتها شرعية خطابها ومكانتها في الساحة الإقليمية أو الدولية من خلال دعمها لمسألة حقوق الإنسان ككندا مثلًا أو دعمها لوساطات السلام وحلّ النزاعات بالطرق السلمية بين الأمم كالنرويج والدول الإسكندنافية مثلًا، لا ينبغي عليها أن تتورّط في الخارج في حروبٍ أو نزاعاتٍ من شأنها أن تخلق تناقضًا بين خطابها وممارساتها الخارجية وتُضعف بالتالي قوة جاذبيّتها في الخارج[57].

لذا، فإنّ إحدى شروط الفاعلية الإقليمية للجزائر كقوّة مؤثّرة في شمال أفريقيا يرتبط بضرورة الحرص على إحداث التناغم بين خطابها السياسي الخارجي وبين سلوكاتها تجاه القضايا الإقليمية التي تتعاطى معها مثل: مسألة الصحراء الغربية، ونزاعات الساحل الأفريقي، والفوضى السياسية والأمنية في ليبيا، ومواقفها في مؤسّسات الاتحاد الأفريقي، وأن تواصل استخدام إرثها الدبلوماسي وسمعتها الدولية الحسنة في الوساطة الدبلوماسية كطرفٍ يسعى لأن يكون دومًا جزءًا من حلول مشكلات أفريقيا أو العالم العربي، لا جزءًا من مشاكلهما. لن يكون من مصلحة الجزائر الانجرار وراء الخطابات الداعية إلى الهيمنة مدفوعةً بإغراء القوة الإقليمية أو الانتقاص من مكانة الجيران الأقلّ قوّةً، سيؤدّي ذلك إلى الإخلال بصورتها كقوةٍ إقليميةٍ فاعلةٍ في المنطقة. باختصار، على الجزائر أن تُحسِنَ في سياستها الخارجية مهمّة القيادة عبر ما نُسميّه «بالهيمنة الإقليمية الحميدة»، باعتبارها الأخّ الأكبر المُلهم الذي يلجأ إليه الإخوة الآخرون حينما يتورّطون في المتاعب.

هناك شروطٌ أخرى لتفعيل القوة الناعمة الكامنة، أهمّها على الإطلاق شرطُ الاهتمام الكبير بقطاع التعليم وتخصيص ميزانيةٍ مناسبةٍ ومتوافقةٍ مع هذا المشروع، فطالما يُعتبر التعليم بمثابة اللبنة الأولى لأيّ مشروعٍ نهضوي تطمح إلى بلوغه الأُمم.

خاتمة

يحتاجُ البحث في موضوع القوّة الناعمة الكامنة للجزائر، وآلياتِ وشروط تفعيلها جملةَ دراساتٍ عابرةٍ للتخصّصات، تتناول بالتفصيل كلّ عنصرٍ من العناصر المطروحة هنا على حِدة، لتوسعته ولتوضيح حدود فاعليته وآفاقه في السياسة الخارجية والأمنية للبلاد، وما هذه الدراسة سوى خارطة طريقٍ للباحثين تحتاج إلى توسّع من أصحاب التخصّصات المرتبطة بهذه العناصر في الأنثروبولوجيا والتاريخ والتصوّف والإعلام والسينما وأصحاب الحِرف والفنون وغيرها.

سعت الدراسة إلى إعادة التفكير في المنطلقات الكبرى التي بُنيت عليها السياسة الخارجية الجزائرية، ولا تزال آثارها المحدودة مستمرةً، والمرتهنة في كثيرٍ من الأحيان إلى مصادر القوّة الصلبة، وأساليبها محدودة التأثير والآفاق، التي تُهمل الوجه الثاني للقوة الذي تزخر به البلاد؛ أي قوتّها الناعمة الكامنة غير المُدرَك أو المتجاهل عمدًا لقدرتها على التأثير، والجذب والإذعان.

أظهرت الورقة درجة الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية والثقافة بمختلف تجلّياتها، ومدى قدرة الثقافة على توسِعة آفاق السياسة وجعل تأثيراتها أكثر ليونةً وسلاسةً وتناسبًا مع أساليب الحياة في العصر الذي ينبذ اتّجاه البشر إلى استخدام وسائل القوة الصلبة في تفاعلهم مع بعضهم البعض، تلك الأساليب التي تُحدث عادةً أضرارًا بشريّة، ونفسية ومادّية جمّة، كما تزيد من حالات الشكّ واللايقين، والأزمات والحروب بين الأمم.

خلصت الدراسة أيضا إلى أنّ القيادة الإقليمية الناجحة للجزائر تستوجب منها توظيف آلياتِ القوّة الناعمة،

57 - ناي، ص37.

والاستثمار في مصادرها المُعطّلَة، بدلًا من الاعتماد على مداخيل النفط لتسليح البلاد بشكلٍ رهيبٍ أو آليات الوساطة والديون والهِبات التي صارت تقليديةً جدًّا، ومحدودة التأثير في المجال والزمان والأشخاص، وغير قادرةٍ لوحدها على التماشي مع خصائص العالم المعولم، وإن كانت ضروريةً جدًّا لا يُمكن الاستغناء عنها.

علاوةً على ذلك، استنتجت الدراسة بأنّ مجرّد التفكير في الاهتمام بتوفير المناخ الأنسب لتوليد القوة الناعمة الكامنة سيجعل الجزائر تتجّه تلقائيًا لتحسين وضعها الداخلي المتدهور منذ سنوات، وتطوير جميع القطاعات التي من شأنها أن تُوّفر بشكلٍ متكامل هذا المناخ المناسب والضروري، كقطاع السياحة، والخدمات والفنّ، أو غيرها من القطاعات ذات الصلّة بمفهوم الثقافة عموما، فضلًا عن حتمية المُضيّ قُدمًا في إصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية للبلاد، وإنقاذها من الفساد وآثاره الاجتماعية السلبية على المواطن؛ عبر دعم الحرّيات، والشفافية والإدارة الراشدة للموارد البشرية والمادية؛ وإلا صارت الجزائر بلدًا مُنفّرًا غير قادر على جذب أبنائه والآخرين.

ستُعبّد الإصلاحات الداخلية للقطاعات المرتبطة بمصادر القوة الناعمة الكامنة للبلاد الطريق أمامها على المستوى الخارجي أيضًا لتحقيق مكانةِ «الهيمنة الحميدة» والتحرّر من صفة «البلد الراكد» أو «الغروسروم المُعطّل» كما تصفه الدراسة، وبالتالي جعْلِ نفسها منارةً مُشعّةً للآخرين كإحدى النماذج الناجحة بين الأمم، وهي مهمّةٌ ليست بالمستحيلة لبلدٍ يحظى بكلّ موارد القوّة ومقوّماتها؛ إذا ما اتُبعّت معايير الحكم الراشد في تسيير هذه الموارد، وحُورب الفساد؛ وإلاّ ظلّ هذا «البلد-القارّة» مجرّد «جغرافيا راكدة ومُعَطّلَة»، مُعرّضة لأخطارٍ وتهديداتٍ لامتناهية، بلدًا محدودَ التكيّف والفعل والتأثير بشكلٍ كبيرٍ في سياسته الخارجية في عالمٍ يتغيّر بسرعة كلّ حين.

المراجع

أولًا: العربية

أبو طالب، عادل. «الجامعة العربية تتوقّع وصول سكان الوطن العربي يصلون إلى 598 مليونًا في 2050» **الأهرام العربي**، تاريخ النشر: 2014/3/12، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/WPpyJd

بلقاسم، مبارك. «ما هو تعداد الشعوب الأمازيغية؟» **هيسبريس**، تاريخ النشر: 2018/1/29. تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/8b-Cjbf

بن زعرور شكري ورمضاني إسماعيل. «السياحة في الجزائر: الإنجازات والعراقيل وتحديات أجندة الإصلاح»، *MPRA*، رقم الورقة: 98342، تاريخ النشر: 2020/1/22، تاريخ الزيارة: أغسطس 2021..https://cutt.us/LZWnc

بن عنتر، عبد النور. **عقيدة الجزائر الأمنية – ضغوط البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

خشيب، جلال. «السينما قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية». إسطنبول: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016. https:// cutt.us/CdcUd

دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم. طرابلس: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

عزيز، أحمد. «الطرق الصوفية بالجزائر، نفوذ بلا سياسية واتهامات بتحريف مهماتها»، **القدس العربي**، تاريخ النشر: 2017/1/02، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/C6cpHi

عميمور، محي الدين. «ذكريات حرب أكتوبر: الرجال وأنصاف الرجال – السادات وجنون العظمة، وهيكل ونظرة كيسنجر له»، **رأي اليوم**، تاريخ النشر: 2015/9/28، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/524yfL

قردود، عمّار. «تبخر 150 مليار من فيلم الأمير عبد القادر»، **موقع الجزائر1**، تاريخ النشر: 2018/8/14، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018، https://goo.gl/zXb15Q

مصيطفى، أحمد أمير. «الجالية الجزائرية بالخارج ستقفز إلى 9 ملايين في 2030»، **الجزائر اليوم**، تاريخ النشر: 22/4/2017، تاريخ الزيارة: نوفمبر 2018 فيhttps://goo.gl/VqTE2V

ناي، جوزيف. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

ثانيًا: الأجنبية

References:

Ben ʿAazuz. Shukrī, Ramḍānī. "Ismāʿāīl. al-Siyāha fi al-Jazāir: al-Injāzāt wa al-ʿAarāqīl wa tahaddiyyāt ajinda al-Islāh," (in Arabic), *MPRA*, Paper No. 98342, 22 January 2020, accessed: August 2021 at https://cutt.us/LZWnc

Ben ʿAntar, ʿAbdunūr. *ʿAqīdatū al-Jazair al-Amniya: ḍughūtu al-Biati al-Iqlīmiyati wa muqtaḍayatu Al-Masālihi al-Amniya* (in Arabic), al-Dawha: Markazu al-Jazīra li al-Dirāsāt, 2018.

Byrne, Jeffrey James. *Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order*. New York:

Oxford University Press, 2016.

Dalton, Jane. "Ancient tools discovery in Algeria forces scientists to rethink human evolution," *The Independent*, November 30, 2018. Accessed: November 2018, https://goo.gl/UyCNBB

Dugin, Alexander. *The Foundations of Geopolitics: The Geopolitical Future of Russia* (in Arabic) Translated by ʿImād Hātim. Tripoli: Dār al-Kitāb al-Jadīda al-Mutahida, 2004.

Enstitüsü, Yunus Emre. "The official page, Yunus Emre Enstitüsü," accessed: November 2018, https://goo.gl/7triwA

GDP (current US$) – Turkey. The World Bank, accessed: August 2021, https://cutt.us/DtA4J

GDP per capita (current US$) – Turkey. The World Bank, accessed: August 2021. https://cutt.us/3mX59

Ismain. "7 millions d'algériens vivent à l'étranger!," *Réflexion*, 27/8/2016, accessed: November 2018, https://goo.gl/sQAxj3

Khashīb, Jalāl. "Al-Sinimā quwa naʿaima faʿaila fi al-Siyāsa al-Kharijiyya al-Turkiyya," (in Arabic), Istanbul: Markaz idrāk li al-Dirāsāt wa al-Istishārāt, 2016. https://cutt.us/CdcUd

Khechib, Djallel. *The crisis of democracy in Algeria; Why was the "Arab Spring" stumbled there?* Istanbul: International Humanitarian and Social Research Center, 2018.

_____. *Why is Algeria Arming Itself Militarily?* Istanbul: International Humanitarian and Social Research Center, 2018.

Mathieu, Thibauld. "Quelle place dans le monde pour la langue française en 2050?" *Euroup1,* 20 Mars 2018. Accessed: November 2018, https://goo.gl/rN3haZ

Mestek, Yahia Mohamed Lamine. *The Algerian foreign policy facing upheavals in the Mediterranean region*. Algeria: Majalat Sawtu Elkanun, 2017.

Nan, Tian. "Trends in World Military Expenditure, 2017," *SIPRI*, Stockholm, (May 2018).

Nye, Jr., Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (in Arabic), Translated by Al-Bajīrmī Muhamad Tawfīq. Saudi Arabia: Maktabat al-ʿaubaykān, 2007.

Xinhua. "Over 500 Confucius Institutes founded in 142 countries, and regions," *China Daily*, October 7, 2017, accessed: November 2018, https://goo.gl/WbSug1